

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٩٣

الأربعاء، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائم)

٢٠١٥. وكذلك يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في إطار البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال، اتخذت اعتمدت المقرر ٥٣٩/٧٠ في جلستها العامة الحادية والثمانين المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

لا مغالاة في التشديد على أهمية مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/70/L.43). فنحن نتلقى على نحو يومي تقارير عن سقوط أرواح أبرياء ضحايا لتراعات عبثية. وما فتئنا تكافح لعدد من السنين الآن، من أجل التصدي بفعالية لأزمة إنسانية وأزمة لاجئين عالمية ذات أبعاد تاريخية - تسبب فيها، إلى حد كبير، عدم الاستقرار السياسي والتراعات طويلة الأمد. ولذا فإن تحسين قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام ليس أساسيا للتخفيف من حدة هذه الأزمات أو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ فحسب؛ لكنه جزء من مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الملايين الذين حرموا من أبسط الحقوق والفرص في الحياة.

وستبت الجمعية العامة، اليوم، في نتائج استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الواردة في

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/70/L.43)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في إطار البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال، اتخذت القرار ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

كما يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت، في مناقشة مشتركة، في البنود ١٥ و ١١٦ و ١٢٣ في جلستها العامة الثانية والخمسين، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبصرة

الرجاء إعادة التدوير



1611836 (A)



وستناقش الجمعية العامة التقارير السنوية لكل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، مباشرة عقب اعتماد مشروع القرار هذا الصباح. وسيكون ذلك فرصة هامة لمناقشة أفضل السبل الكفيلة بتأمين تمويل مستمر ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، وهي نقطة جرى التأكيد عليها في مشروع القرار ومسألة ذات أهمية حاسمة لمستقبل صندوق بناء السلام.

وكما هو معروف، فإن استعراض هيكل بناء السلام هو أحد الاستعراضات الثلاث الرئيسية التي تجري هذا العام في مجال السلم والأمن، إلى جانب استعراض عمليات السلام والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وستسعى مناقشتي المواضيع الرفيعة المستوى الثانية، في غضون أقل من أسبوعين من الآن، إلى استخلاص أوجه التآزر من بين تلك العمليات الثلاث، فضلا عن الاستعراضات الأخرى ذات الصلة.

ويحدوني الأمل في أن تتيح هذه المناسبة للحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الرائدة في هذا المجال الدخول في مناقشة مفتوحة وأمينية بشأن أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في صون السلم والأمن الدوليين، في الحاضر والمستقبل على حد سواء. ويسرني جداً أن العديد من وزراء الخارجية قد أكدوا بالفعل مشاركتهم في حدث أيار/مايو، وأتطلع إلى المشاركة الكاملة من قبل جميع الدول الأعضاء.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/70/L.43، المعنون "استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام".

أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/70/L.43، المعنون: "استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

مشروع القرار A/70/L.43. وتمشيا مع الممارسة المتبعة منذ عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، سيقوم مجلس الأمن بالتزامن باعتماد مشروع قرار مطابق إلى حد كبير، ومن ثم التأكيد على الطابع الفريد والمبتكر لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

دعوني، بادئ ذي بدء، أشيد بالميسرين المشاركين - السفير غاسبار مارتنس ممثل أنغولا، والسفيرة بيرد ممثلة أستراليا - وأشكرهما على تيسير هذه العملية بكل اقتدار وكفاءة. كما أشكر كذلك فريق الخبراء الاستشاري، تحت القيادة الماهرة للسيد غيرت روزستال على تقريره (انظر A/69/968)، وكذلك الأمانة العامة على الدعم الكبير الذي قدموه لعملية الاستعراض. وأخيرا، أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة وعلى ضمان التوصل إلى نتيجة موضوعية تبشر بمستقبل عظيم لعمل المنظمة في ذلك المجال.

ونسعى، من خلال مشاريع القرارات تلك، إلى البناء على تطلعات قرارات عام ٢٠٠٥، التي أدت إلى إنشاء ما يسمى الآن بهيكل بناء السلام. وقد كانت التوقعات عالية، في ذلك الوقت، بأن تلك القرارات يمكن أن تعالج بعض نقاط الضعف التي أدت إلى تقويض جهود الأمم المتحدة لتوطيد السلام. بيد أنه اتضح في عام ٢٠١٠، أن الآمال التي صاحبت القرارات التأسيسية لم تتحقق بعد. إننا بصدد اتخاذ خطوة حاسمة إلى الأمام، بمشروعي قراري اليوم الموضوعيين والمفصلين في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويعكس مشروعا القرارين تطورات هامة في فهمنا المشترك لأفضل نهج إزاء بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وهما يسعيان إلى الحد من التجزؤ، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور لجنة بناء السلام بوصفها جسرا بين الجمعية والمجلس. كما أنهما يؤكدان على أهمية الشراكات، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية. وهما يشددان على الأهمية الحيوية للملكية الوطنية والشمول، الأمر الذي يجب أن يشمل تعزيز مشاركة المرأة وأصحاب المصلحة الآخرين.

نعتقد أن وحدة الصف بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة تكتسي أهمية رمزية وعملية على حد سواء.

والقرار ٢٦٢/٧٠ نص متوازن جيداً يعبر عن المواضيع والتوصيات الرئيسية لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968). فهو يقدم تعريفاً واسعاً لمفهوم "الحفاظ على السلام"، الذي يمثل هدفاً وعملية في آن معاً، ومهمة ومسؤولية مشتركة، علاوة على أنه ينطوي على المشاركة المنسقة والمستدامة في جميع مراحل النزاع.

ويسرنا بشكل خاص أن القرار يسلط الضوء على الترابط بين الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة والشاملة للجميع والمشاركة المجدية والشاملة للمرأة والشباب. وبنفس القدر من الأهمية، فإن القرار يعترف بالحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام، وهو أمر حاسم للتنفيذ.

وأود أن أعرب كذلك عن تقدير وفد بلدي لميسري المفاوضات الحكومية الدولية المشاركين، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، وكذلك لأعضاء فريقيهما المقتدرين، على جهودهم الدؤوبة طوال العملية التي استغرقت ثلاثة أشهر لسد الفجوات بين الآراء والمواقف المختلفة، وهو ما أتاح للأعضاء الآن التوصل إلى توافق في الآراء. وأخيراً، وإذ يوفر القرار إطاراً وتوجيهاً كاملاً منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن مستقبل جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، فلنلتزم بالتنفيذ الفوري والفعال لأحكامه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال.

البندان ٣١ و ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير لجنة بناء السلام (A/70/714)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715)

في الفقرة ٢٩ من مشروع القرار A/70/L.43، ستقرر الجمعية العامة أن تعقد، في دورتها الثانية والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال "بناء السلام والحفاظ على السلام"، اجتماعاً رفيع المستوى للجمعية العامة، عن الجهود المبذولة والفرص المتاحة لتعزيز عمل الأمم المتحدة بشأن الحفاظ على السلام، وذلك في موعد وشكل يقررهما رئيس الجمعية العامة.

ووفقاً للطلب الوارد في الفقرة ٢٩، لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير التكلفة المحتملة المترتبة على الاحتياجات المتعلقة بالاجتماعات والتوثيق، في غياب طرائق عقد الاجتماع. وعندما يتم اتخاذ قرار بشأن طرائق وشكل وتنظيم الاجتماع، سيقدم الأمين العام الآثار المترتبة في الميزانية عن تلك المتطلبات، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وعليه، فلن يترتب على اعتماد مشروع القرار A/70/L.43 أي آثار في الميزانية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.43؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.43 (القرار ٢٦٢/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند، الذي يود أن يتكلم شرحاً للموقف بشأن القرار المتخذ للتو. وأذكره بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد باووتيا بونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب مملكة تايلند باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فضلاً عن اتخاذ مجلس الأمن لقرار مطابق، ٢٢٨٢ (٢٠١٦). لقد دأبت تايلند منذ أمد بعيد على الدعوة إلى اتباع نهج شامل لبناء السلام، يشمل السلام والأمن والتنمية المستدامة والعناصر المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك،

بشأن كيفية البناء على هذا العمل والمضي به قدما في ضوء الاستعراض والقرار الذي اتخذ للتو.

أولا، فيما يتعلق بالمرونة والفعالية في عمل اللجنة، فقد تمكنت خلال دورتها التاسعة من الاستفادة من المرونة المتأصلة فيها لعقد مناقشات إقليمية ومناقشات قطرية محددة بشأن الحالات التي تتجاوز جدول أعمال اللجنة الحالي. وسنحت للجنة التنظيمية فرص لمناقشة احتياجات بناء السلام والدروس المستفادة في سياقات عدة، مثل عملية السلام في بابوا غينيا الجديدة والانتخابات في بوركينا فاسو وتمويل بناء السلام في الصومال.

ويمكن الاستمرار في تعزيز ذلك العمل مستقبلا، بل وينبغي ذلك. وفي رأيي، هناك مجال واسع للجنة لتواصل تطورها، ويعطي القرار المتخذ مؤخرا للجنة ولاية واضحة لتنوع أساليب عملها دعما للحفاظ على السلام فيما يتجاوز التشكيلات القطرية المخصصة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، قامت اللجنة، خلال السنة الماضية، بتسليط الضوء على القضايا المواضيعية والإقليمية ذات الصلة بعملها. فعلى سبيل المثال، لفتت اللجنة الانتباه إلى احتياجات بناء السلام في إطار التعافي من فيروس إيبولا، بالاستناد إلى العمل الناجح الذي قام به سلفي، السفير دي أغيار باتريوتا، ممثل البرازيل. وقام أحد رؤساء لجنة بناء السلام بزيارة إلى غرب أفريقيا، وشاركت أنا في اجتماع البنك الدولي لفصل الربيع وفي المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التعافي من إيبولا هنا في نيويورك، بغية لفت انتباه المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية إلى الجوانب المتعلقة ببناء السلام في حالة الإيبولا في غرب أفريقيا. وعقدت، بالإضافة إلى ذلك، مناقشة إقليمية بشأن الاتجاهات والمخاطر التي تواجه بناء السلام في بداية هذا العام مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، بغية تحديد أولويات منع نشوب النزاعات في منطقة غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد بصفته الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أكون هنا اليوم بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام بغية تقديم تقرير اللجنة السنوي عن أعمال دورتها التاسعة (A/70/714)

أود أولا أن أهنئ الميسرين، السفير غاسبار مارتنس، والسفير بيرد، وكذلك جميع أعضاء الجمعية العامة على اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. إنه إنجاز رائع حقا، وهو لن يساعد - في حال تنفيذه - في تعزيز عمل اللجنة فحسب، بل سيعزز قدرتنا الجماعية على الحفاظ على السلام، كما قال رئيس الجمعية في وقت سابق.

أنتقل الآن إلى المهمة التي أنا هنا بصددتها، ألا وهي، عرض أنشطة لجنة بناء السلام وتقديم إنجازاتنا على مدى السنة المنقضية. أشيد بزملائي رؤساء اللجنة علاوة على ممثلي البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة وبجميع أعضاء اللجنة على إسهامهم في جعل العام المنقضي مثمرا وفعالا.

تزامنت الدورة التاسعة للجنة بناء السلام مع المرحلة الأولى من استعراض هيكل بناء السلام، الأمر الذي ألهم أعمال اللجنة. وقد اتخذنا، خلال السنة المنقضية خطوات هامة لتحسين فعالية ومرونة اللجنة، وبالتالي سعينا إلى زيادة تعزيز أهمية عملنا وتوسيع نطاق وصولنا وتحسين قابلية اللجنة للمساءلة. ويشمل ذلك اعتماد أساليب عمل أكثر شفافية واستراتيجية ووضع جدول أعمال أكثر مرونة وزيادة الشمولية، بما في ذلك تحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تقدم محددة وردت في التقرير السنوي وأن أعرض كذلك بعض الأفكار

أيضاً الإشارة إلى أن العديد من المجالات التي أبرزتها مشار إليها بوضوح في جدول الأعمال المستقبلي للتقرير السنوي، الذي يرسم عمل الدورة العاشرة. وإنني على ثقة بأن اللجنة ستستمر في التطور في ظل القيادة والرئاسة المقتردة لسفير كينيا، السيد ماشاريا كاماو.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أوجه كلمة شكر خاصة للأمين العام المساعد أوسكار فرنانديث - تارانكو من مكتب دعم بناء السلام وجميع موظفيه على ما قدموه من دعم ثابت جداً طوال الدورة التاسعة، وعلى تصميمهم الذي لا يتزعزع على النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق ببناء السلام.

والآن، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأدلي بإيجاز شديد ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية بمناسبة اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام. إننا نؤيد، بطبيعة الحال، البيان الذي سيُدلى به بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

لا تحوّل الجمعية العامة في كثير من الأحيان التقارير الجريئة إلى قرارات جريئة. أما في حالة القرار ٢٦٢/٧٠، فقد فعلت ذلك تحديداً. ووعد الميسران المشاركان للقرار باتخاذ نهج طموح يراعي جميع عناصر التقرير (A/69/968)، وقد وفيا بذلك. والنص الذي اعتمدناه للتو هو أشمل قرار حتى الآن بشأن بناء السلام في الأمم المتحدة. وبالمثل، فهو أحد أكثر القرارات شمولاً حتى الآن بشأن منع نشوب النزاعات، على اعتبار أنه لا ينهض بجدول الأعمال المعياري وحسب، وإنما يدفع أيضاً باتجاه وضع خارطة طريق لمنظومة الأمم المتحدة.

ويعيد القرار ٢٦٢/٧٠ تعريف كيفية تفكيرنا وعملنا بشأن بناء السلام. وبالاتفاق على تعريف جديد لـ "الحفاظ على السلام"، فإننا نبتعد عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع ونجعل منع نشوب النزاعات في صميم عملنا. ويعني ذلك أيضاً أن نتفق على أهمية الشمول والحاجة إلى مراعاة آراء جميع شرائح المجتمع في هذه المساعي. ونسلم بالحاجة إلى

ومن المشجع أن اللجنة تبني بالفعل على ما تم الشروع فيه خلال الدورات السابقة، وذلك في شكل مناقشات إقليمية إضافية عُقدت بالفعل في هذا الشهر. ويمكن للجنة مواصلة استخدام الزخم من الاستعراضات من أجل تعميق وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في اللجنة ككل وفي الأعمال القطرية على حد سواء. إن الأعمال الأساسية المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات التي تقوم بها على وجه الخصوص الجماعات الاقتصادية الإقليمية هي أمر يمكن للجنة تحسين ارتباطها به كجزء من أعمالها في الدعوة والمؤازرة. وعلى نفس المنوال، فإن اللجنة مهياة جيداً للاستماع إلى المنظورات المحلية وإدماجها وتسهيل الضوء على النهج وأساليب الفهم تلك لبناء السلام.

وثالثاً، فيما يتعلق بالشمولية، هناك هيئات قليلة في الأمم المتحدة لديها ولايات تمكنها من التفاعل مع هذه الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة والاستفادة من خبراتها، كما هو الحال مع اللجنة. وقد عملت اللجنة، خلال الدورة التاسعة، لتعزيز التفاعل مع مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات الفاعلة. وتم الشروع في صياغة استراتيجية جنسانية للجنة بناء السلام، الأمر الذي سيساعد اللجنة على كفالة اتساق طريقة عملها بشأن القضايا الجنسانية وجعل تمكين المرأة في صميم رسالتها.

ونُظمت دورة استثنائية لمناقشة كيفية النهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وللدفاع عن مشاركة الشباب في السلام المستدام. وذلك جدول أعمال آخر أمل أن تتمكن اللجنة من مواصلة مناصرته، بالاستفادة من الزخم الناشئ عن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وبالإضافة إلى المواضيع الثلاثة التي أتيت لي فرصة التطرق إليها، هناك بالطبع الكثير من الإنجازات التي تستحق اهتمام هذه الهيئة، ولا سيما داخل التشكيلات القطرية المخصصة للجنة، كما يوضح التقرير السنوي. ومن المهم

وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى المتكلم السابق، السفير سكوغ، على رئاسته للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥. لقد كان لرؤيته والتزامه دور فعال في جعل اللجنة تناقش حالات قطرية جديدة، وتعمل بطريقة أكثر مرونة بكثير تتسق مع جميع طموحاتنا للسلام في العالم.

إنني أتكلم اليوم في لحظة حاسمة من عملية استعراض أنشطة السلام والأمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات المتخذين للتو. وأماننا فرصة لا لكي نبدأ التفكير بطريقة مختلفة بخصوص بناء السلام فحسب، بل أيضاً لتنفيذ السلام بطريقة مختلفة. وسأنتقل إلى بعض المسائل التي سلط الضوء عليها المتكلم السابق، السفير سكوغ. إن إحدى أولوياتي بصفتي رئيس لجنة بناء السلام لهذا العام، على النحو الوارد في رسالتي لإبداء النوايا، هي البناء على النجاحات التي حققها سلفي. وهذا يشمل جدول الأعمال المستقبلي الوارد في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها التاسعة (A/70/714) وتقرير الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

قبل عشر سنوات، أنشأ مجلس الأمن والجمعية العامة لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية فريدة للدعوة من أجل الحفاظ على الاهتمام السياسي وتعبئة الموارد، وباعتبارها منبرا للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في جهود بناء السلام. واليوم، معروض علينا نتاج العديد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف والعامة. ومع ذلك، فإننا نواجه سؤالاً محدداً: ما هي الآثار المترتبة على هذين القرارين بالنسبة لعمل لجنة بناء السلام في المستقبل؟ وما هو الأثر الذي ستركه لجنة بناء السلام وتشكيلاتها على الحالات القطرية؟

خلال المفاوضات بشأن القرارين اللذين يشكّلان معلمين هامين واللذين اتخذتهما للتو الجمعية العامة ومجلس الأمن، كان من الواضح أن الدول الأعضاء تريد تحسين أداء لجنة بناء السلام وفعاليتها. وأعتقد أن نتائج تلك العملية تتيح لنا

التكامل الملموس في الممارسة بين الأمن والتنمية، والحاجة إلى كسر حالة التوقّع السائدة داخل المنظومة، ونؤكد على الطابع السياسي المتأصل للحفاظ على السلام. ولدنا الآن جدول أعمال يتجاوز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. فهو جدول أعمال لكامل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. والأمر متروك لنا الآن لتصرف وفقاً له.

وبالنسبة للسويد، فإن المجالات الثلاثة ذات الأولوية في الاستعراض هي: التمويل والشراكات والوقاية، ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور ريادي أيضاً في متابعة وتنفيذ نتائج الاستعراض في تلك المجالات. وبصفتنا مانحين، أعتقد أننا بحاجة إلى دراسة كيفية ضمان تحسين تمويل أنشطة بناء السلام، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة. وبتقليل التجزؤ وتشجيع اتباع نهج مشترك وجماعي حيال منع نشوب النزاعات، يمكننا زيادة فعالية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. ويلزم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر. ويسرني أن أعلن أن السويد ستشارك في استضافة مؤتمر رفيع المستوى لإعلان التبرعات من أجل صندوق بناء السلام على هامش الأسبوع الوزاري في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك من أجل المضي قدماً بهذا الالتزام بغية توفير تمويل مستدام للقرار الذي اتخذناه للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا بصفتها رئيس لجنة بناء السلام.

السيد كاماو (كينيا)، رئيس لجنة بناء السلام (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة جداً، وعلى الطريقة التي يدير بها شؤون الجمعية العامة.

لقد اتخذ اليوم قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ في مجال بناء السلام. وأود أن أشيد بسفير أنغولا وسفير أستراليا على عملهما وقيادتهما القويين مما جعلنا نصل إلى حيث يتعين أن نصل بغية اتخاذ هذين القرارين.

أيضاً الجمعية العامة - من أجل تعزيز الاتساق عبر نطاق عمل الأمم المتحدة. ثالثاً، ينبغي للجنة إقامة روابط أقوى مع الشركاء الرئيسيين، مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المجتمع المدني.

رابعاً، ينبغي أن تستكشف اللجنة سبل تحسين اتصالاتها وبروزها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

تحقيقاً لتلك الأهداف، ستعمل اللجنة على استعراض وتنويع أساليب عملها ونظامها الداخلي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٢/٧٠. وقد حددت شخصيات المجالات ذات الأولوية التي أنوي المضي بها قدماً تحت رئاستي. ويحدوني الأمل أيضاً - بطبيعة الحال - في أن نواصل تلقي الدعم والتوجيه المستمرين من مكتب دعم بناء السلام تحت قيادة الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز - تارانكو.

مرة أخرى، وكما قال المتكلم السابق، فقد عقدت اللجنة جلسة غير رسمية بشأن الأبعاد دون الإقليمية لبناء السلام في غرب أفريقيا في ٦ نيسان/أبريل أثناء النظر في المسائل الإقليمية والمسائل الشاملة المتصلة بالحفاظ على السلام. وقد كانت تلك الجلسة متابعة لجلسة أخرى عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير تحت رئاسة السفير سكوغ. بالمثل، وبغية تشجيع التبادل المنتظم للآراء والمبادرات المشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تجرى الآن ترتيبات لزيارات إلى وسط أفريقيا وشرق أفريقيا والقرن الأفريقي خلال هذه السنة أيضاً. ويتعين أن تتخطى تلك الجهود المشتركة والتبادلات المنتظمة البلدان المدرجة في تشكيلات اللجنة حالياً.

علاوة على ذلك، يشدد جدول الأعمال المستقبلي للتقرير السنوي للجنة على الأولويات الهامة بالنسبة لأعمال اللجنة خلال هذا العام. وتشمل تلك الأولويات متابعة تفشي فيروس

الفرصة للاستفادة الكاملة من اللجنة بوصفها هيئة استشارية فريدة. وستسمح للجنة بأن تؤدي بفعالية دورها في الحفاظ على السلام؛ وأن تظل ذات أهمية ومتسقة مع المبادئ الأساسية التي دفعت إلى إنشائها؛ وأن تصوغ مشورة محددة واستراتيجية ومستهدفة وعملية في سياق وظيفتنا الاستشارية وفي تفاعلنا مع الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأود أن أسلط الضوء على بعض أهداف هيكل بناء السلام الجديد.

أولاً وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى تغيير في العقلية لتجسيد حقائق الوقت الحاضر وتوقعاته. ثانياً، ينبغي فهم "الحفاظ على السلام" من أوسع منظور ممكن وينبغي دمجها في جميع المراحل، بما في ذلك عند معالجة الأسباب الجذرية للتراث وتصعيد واستمرار أو تكرار النزاعات، وفي سياق منع نشوبها. ثالثاً، فيما يتعلق بأسبقيات العمل السياسي، فإن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها، والقيادة السياسية أمر أساسي في استدامة البرامج الإنمائية ذات القيادة الوطنية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وعلينا أن نسعى دائماً إلى تفادي اللجوء إلى القوة أو التدخل العسكري. رابعاً، كما ذكر السفير سكوغ، لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التأكيد على سياسة الشمول والمشاركة المتساوية للجميع، ولا سيما النساء والشباب، في جهود بناء السلام.

وسأواصل العمل مع اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام والدول الأعضاء في سياق المشاركة الحالية للجنة وخارجها لكي نبدأ على الفور في تنفيذ التوصيات الواردة في القرارين اللذين اتخذناهما. وسيتعين على اللجنة معالجة العديد من المجالات الرئيسية.

أولاً، يجب على اللجنة أن تتطور لتصبح ملتقى أكثر مرونة، متاحاً لجميع البلدان التي تلتزم الدعم فيما يتعلق بتحقيق السلام المستدام. ثانياً، يجب على اللجنة أن تعزز تعاونها مع الأجهزة الرئيسية، ولا سيما مجلس الأمن - ولكن

والابتكار في البحث عن حلول سلمية للتحديات التي نواجهها في كفالة تحقيق السلام في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):
إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام للاتحاد، البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة الهامة اليوم لاتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بالاقتران مع المناقشة الجارية بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورها التاسعة (A/70/714) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715). ويتيح هذا فرصة ممتازة لتقييم الإنجازات التي تحققت خلال الأشهر الإثني عشر الماضية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرارين المتماثلين المتخذين اليوم بشأن استعراض هيكل بناء السلام هنا في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). فهي أشمل القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن بناء السلام حتى الآن. ويمثل اعتمادها نهاية عملية الاستعراض المكثف التي بدأت مع عمل فريق الخبراء الاستشاري. ونود أن نشكر في ذلك الصدد، الميسرين السفير بيرد ممثل أستراليا والسفير غسبار مارتز ممثل أنغولا، وفريقيهما لما أبدوه من حنكة في توجيه المفاوضات واختتامها.

ونود أيضا أن نشيد بعمل فريق الخبراء الاستشاري ورئيسه، السفير غيرت روسينثال. ونعرب مرة أخرى عن

إيولاً. وأعتزم زيارة البلدان المتضررة الثلاثة - سيراليون وليبيريا وغينيا، بغرض تقييم تأثير تفشي الوباء على بناء السلام.

وتتمثل الأولوية الثانية في إكمال تنفيذ المنظور الجنساني في عمل اللجنة وجهودها القطرية المبذولة لأجل مواصلة إبراز دور الشباب في المجتمعات السلمية.

وتتمثل الأولوية الثالثة في التحضير للدورة السنوية لعام ٢٠١٦، التي ستتناول مسألة هامة جدا بعنوان "التحولات بوصفها تحديا لجهود توطيد السلام والأمن: دور لجنة بناء السلام في الدبلوماسية والموازنة السياسية" وستتيح الدورة السنوية فرصة هامة للجنة لكي تناقش مع الشركاء الرئيسيين العديد من مسائل السياسات العامة الرامية إلى مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونأمل أن نستمتع إلى عدد من البلدان التي مرت بتلك التجربة.

وأخيرا، يشدد القرار الذي اعتمدناه للتو على ضرورة تفعيل الصلات بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأعمال اللجنة. ويشجع القرار أيضا اللجنة على تعزيز أوجه التآزر بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام. ومن الضروري كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به في جميع مراحل جهود بناء السلام. وقد ثبت أن صندوق بناء السلام يعد أداة فريدة في تنفيذ الأولويات الرئيسية لبناء السلام. وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء المساهمة، وتلك التي لم تفعل بعد حاليا، على المساهمة في الصندوق. وإذا أخذ ذلك في الاعتبار، قررت كينيا أن تستضيف، بالاشتراك مع السويد وأي وفد آخر يرغب في الانضمام إلينا، مؤتمر إعلان التبرعات لصندوق بناء السلام على هامش افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

وأحث هنا - لأجل تعزيز السلام في عالمنا - على تأييد نتائج الاستعراضات والقرارين المعتمدين اليوم من قبل الجمعية العامة والمجلس، بغية إبداء المزيد من الطموح والمرونة

التحديات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، ودراسة كيفية تعزيز دور هيكل الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، فضلا عن اتساقه وأدائه، بما في ذلك بناء السلام. ونرحب أيضا بالدعوة الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يواصل تعاونه مع لجنة بناء السلام، والذي ينبغي أن يراعى في عملية المتابعة والاستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ولا يزال من بين المتطلبات الأساسية لبناء السلام الفعال عمليا، جميع السياقات المعنية بتناول الصلة بين الأمن والتنمية. وتتمثل الفرضية الأساسية في أنه ينبغي أن يتم بناء السلام على الصعيد القطري، وأنه يتم تكييفه دائما على السياق المحدد للبلد المعين. ولكي تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة حقا في استجابتها الرامية إلى مساعدة الدول الهشة، فإنه يتعين عليها أن تعمل بطريقة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا، على الصعيد القطري وصعيد المقر معا، وأن تعطي دورا أكبر للوقاية وأدوات الإنذار المبكر. ويسلم القرار بوضوح بتلك المسألة، ويشدد على أهمية التحليلات المشتركة والتخطيط الاستراتيجي الفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها في سياق عملها الطويل الأمد في البلدان المتضررة من النزاعات.

ونرحب أيضا بالإقرار بأن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها وأنه ينبغي أن تتم على أساس رؤية طويلة الأجل ونهج كلي، وينبغي أن تتصدى للأسباب الهيكلية للنزاع، فضلا عن المخاطر المعاصرة الناشئة عن عودتها وأن توفر العمليات السياسية الشاملة والتشاركية، وأن تساعد على بناء مؤسسات قوية فعالة وقادرة على التصدي للأسباب الجذرية للنزاع، فضلا عن الاستجابة لاحتياجات السكان. ويجب أن تعزز الملكية الوطنية الشاملة للجميع، بما في ذلك الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، والنهج القائم على التشاور مع

تقديرنا لما اتسم به التقرير من شمول وأدى إلى الوثيقة الختامية (انظر A/69/968). وقد أيد الاتحاد الأوروبي تماما الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير فيما يتعلق بضرورة إحداث تغيير في طريقة التفكير. وينبغي ألا يستمر النظر إلى بناء السلام على أنه نشاط في مرحلة ما بعد النزاع، لأن التحدي الذي يمثلته الحفاظ على السلام يمر بالدورة الكاملة من مشاركتنا. ونواجه اليوم عددا متزايدا من النزاعات العنيفة في العالم. ويعدّ الفشل في الحفاظ على السلام جزءا من سبب استمرار مواجهتنا لهذا التحدي. وفي واقع الأمر، فإن نسبة ٩٠ في المائة من النزاعات الناشئة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنما حدثت في سياقات شهدت نزاعات في وقت سابق. وبالنظر إلى الطابع المتكرر للنزاعات العنيفة، فإن صون السلام يصبح مكافئا لمنع نشوب النزاعات في الكثير من الحالات.

ولا تزال ضرورة إحداث تغيير في العقلية ترشد الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي خلال المفاوضات التي جرت في مرحلة الاستعراض الحكومي الدولي. ويسرنا أن مفهوم "الحفاظ على السلام" قد تم تعريفه بوضوح حاليا، وأن القرار قد سلّم بأنه عملية تشمل جميع مراحل دورة النزاع، وأنه ينبغي أن تمر بجميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وكثيرا ما يُعتقد أن عملية السلام تنتهي بمجرد التوصل إلى اتفاق سلام أو عقب إجراء الانتخابات إيذانا بنهاية المرحلة الانتقالية المتفق عليها رسميا. ولكن في واقع الأمر، يظل من الأهمية بمكان استمرار تقديم الدعم للحوار وعمليات الوساطة ما دام الفشل في دعم الحوار وتوفير المؤازرة السياسية لتنفيذ اتفاقات السلام يمثلان جزءا من أسباب الاتجاه المقلق لعودة النزاعات.

ونرحب بالمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تركز على السلام والأمن، والتي يعترزم رئيس الجمعية العامة عقدها في أيار/مايو بغرض تناول

اللجنة في سعيها إلى تنفيذ جدول أعمالها لعام ٢٠١٥. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتركيز اللجنة على نطاق أوسع، الأمر الذي يتجاوز البلدان المدرجة في جدول أعمالها؛ ونحن نرى، على سبيل المثال، مشاركة اللجنة التنظيمية مع الصومال، وبوركينا فاسو، وبابوا غينيا الجديدة. كما نرحب بعمله فيما يتعلق بجهود التعافي من فيروس إيبولا. ونحن نشيد بالتنظيم الناجح للدورة السنوية للجنة بناء السلام بشأن موضوع التمويل المستدام لبناء السلام.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي، كذلك، عضواً كاملاً العضوية في جميع التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام منذ إنشائها، وهو يحاول تقديم أفضل دعم ممكن لنجاحها. وهناك دور واضح للجنة بناء السلام عندما تعمل مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتعين على لجنة بناء السلام أن تكون قادرة على التصدي بشكل أفضل للتحديات التي يحددها الممثلون الخاصون للأمين العام، والمنسقون المقيمون، والجهات الفاعلة الأخرى. ولدى القيام بذلك، يمكنها أن تساهم إسهاماً كبيراً في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

وبالانتقال إلى أداء التشكيلات القطرية المخصصة طوال السنة الماضية، جرى إحراز بعض التقدم الجيد الذي يستحق الإبلاغ عنه، في حين تظل هناك تحديات عديدة يتعين التصدي لها. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق ببوروندي، حيث اتخذت الديناميات، للأسف، منعطفاً سلبياً، ويوضح الحاجة إلى التدابير الوقائية الإضافية والمزيد من الاهتمام والمشاركة السياسيين، لمنع تكرار نشوب الصراعات العنيفة. ونشيد بجهود جميع رؤساء التشكيلات. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام لا يزال أمامها دور لتؤديه في جميع هذه البلدان، وربما من خلال أشكال مشاركة أكثر مرونة. ويمكن أيضاً معالجة أوضاع إقليمية أو قطرية أخرى عن طريق هذه الصيغ المرنة التي تضم مجموعة من الأصدقاء، مع ارتباط واضح بالميدان.

يشارك الاتحاد الأوروبي في أنشطة بناء السلام في العديد من البلدان، من خلال انخراطنا لأجل طويل وعلى نطاق واسع

المستفيدين. ويسرنا أن نلاحظ الاعتراف بأهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بإعادة الصياغة الواضحة لمهام لجنة بناء السلام، فضلاً عن التشجيع على استعراض وتنويع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم الحفاظ على السلام. كما أن الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، مطلوبة من أجل مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام. ومن الواضح أن هذا الأمر مؤكد عليه في القرار، ونحن نرحب بدعوة لجنة بناء السلام والأمين العام العمل إلى زيادة التآزر، وعلى وجه الخصوص، باستكشاف الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في البلدان المتضررة من النزاعات.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، حريص على مواصلة عمله في زيادة الشراكة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان. وأقام الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة شراكة قوية ومتطورة باستمرار بشأن إدارة الأزمات. ويتزايد تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة بشأن تحليل النزاعات. وهذه المبادرات لا تدعم الفهم المشترك للعوامل المعاصرة والهيكليّة للنزاعات فحسب، بل تشجع الحوار وتعزيز الشراكة فيما بين الجهات العاملة في الميدان. كما أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي أيضاً ينشطون الشراكة بينهم بشأن تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع، بغية تحسين تركيزهم على تحليل وتحديد ما هو مطلوب من أجل بناء السلام، وبالتالي تغيير اسم هذه التقييمات بتقييمات الإنعاش وبناء السلام.

وانتقل إلى التقريرين السنويين المعروضين علينا اليوم، وكلاهما وثيقتان شاملتان، تبينان مدى تعقيد التحديات التي يواجهها بناء السلام. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها اللجنة التنظيمية ومكتب دعم بناء السلام، بغية توفير تقييم عن عمل

اعتماد أساليب عمل استراتيجية أكثر مرونة، والتركيز على شمول الجميع، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، هي جهود تستحق الثناء. ونشجع اللجنة على مواصلة العمل بمرونة مع البلدان - ولا سيما تلك المدعومة من خلال الصندوق. وفي هذا الصدد، نعترف بالمشاركة البناءة للجنة في بابوا غينيا الجديدة في عام ٢٠١٥، وننوه بالعمل الإيجابي الذي تقوم به هذه السنة بالنسبة لسري لانكا.

وترحب أستراليا أيضا بالأولوية التي أعطتها اللجنة في عام ٢٠١٥ للقضايا الجنسانية وتمويل بناء السلام. وكان عملها لإبراز بناء السلام كجزء من استجابة للتعاقي من إيولا إنجازا رئيسيا وشهادة على قيمتها بوصفها منتدى للنظر في المسائل الجامعة.

كما نقر بالعمل الهام المضطلع بها من خلال صندوق بناء السلام خلال عام ٢٠١٥. وبوصف صندوق بناء السلام صندوق تمويل جماعي وحفاز ومرن يستخدم للاستجابة السريعة، فقد أثبت قيمته في تعزيز الانساق في الاستجابة للآزمات، وفي هذا الصدد، فإننا نقر بأهمية الصندوق الاستئماني متعدد الشركاء. وفي اجتماع صندوق بناء السلام استرعي الانتباه لأول مرة إلى تخصيص نسبة ١٥ في المائة من الأموال إلى المساواة بين الجنسين ومبادرات تمكين المرأة. ونطالب بالاستفادة من تلك الخطوة الهامة، بما في ذلك من خلال تعميم المنظور الجنساني في جميع جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ومبادرات من قبيل الأداة التسريعية العالمية بشأن مشاركة المرأة في شؤون السلام والأمن والشؤون الإنسانية.

وأخيرا، تود أستراليا أن تسلم بأهمية عمل الصندوق في جميع أنحاء المنطقة الأفريقية، وكذلك في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. إن المبادرات الرامية إلى دعم فهم وتنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام في بابوا غينيا الجديدة هي موضع ترحيب خاص، ونحن نتطلع إلى تقديم الصندوق مزيدا من الدعم في منطقة المحيط

في الحوار السياسي، والتنمية، والتعاون الاقتصادي، والتجارة وغيرها من المجالات. لهذا السبب، شارك الاتحاد الأوروبي تمام المشاركة في عمل لجنة بناء السلام منذ إنشائها.

وحقق صندوق بناء السلام نتائج هامة، ولكن الصندوق هو صندوق استراتيجي ذو نطاق صغير وينبغي أن تتبعه التزامات طويلة الأمد من مصادر التمويل الأخرى، التي قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية ومتعددة الأطراف. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، انخرط بالفعل في التمويل المشترك لمشاريع بناء السلام عبر أداة مساهمة في الاستقرار والسلام التابعة لنا، وتقف على أهبة الاستعداد لاستكشاف المزيد من فرص التمويل المشترك. أما فيما يتعلق بتأمين تمويل يمكن التنبؤ به لبناء السلام، فيرى الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان أن تعالج النهج الانعزالي للجهات المانحة. ونحن على استعداد لمناقشة الخيارات المتاحة بشأن التمويل في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة على أساس المقترحات التي سيقدمها الأمين العام.

وقبل الختام، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس لجنة بناء السلام السابق، السفير أولف سكوغ، الذي أود أن أشكره على التزامه والعمل الممتاز الذي قام به. ونحن نتطلع أيضا إلى العمل يدا بيد مع الرئيس الجديد، السفير ماشاريا كاماو، وأعضاء لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام بغية دفع الأمور إلى الأمام.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السفيرين أولوف سكوغ ومشاريا كاماو على بيانهما، وبالاقراراف بالعمل الهام الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٥.

إن عمل لجنة بناء السلام والصندوق أمر أساسي في جهودنا لبناء السلام المستدام في جميع أنحاء العالم. إن الابتكارات التي أدخلتها اللجنة في عام ٢٠١٥، بما في ذلك

على نطاق منظومة الأمم المتحدة اللذين يعدان حاسمين، بما في ذلك من خلال الاستعراض الشامل المقبل للسياسات.

كما نشدد على ضرورة تحقيق المزيد من الاتساق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نوضح إمكانات لجنة بناء السلام فيما يخص دعم السلام المستدام، لا سيما فيما يتعلق بتوجيه الاهتمام الدولي المتواصل إلى الدول المتضررة من النزاعات، وفي الاضطلاع بدور الربط، بغية تحقيق قدر أكبر من التنسيق والاتساق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة. وسيكون استعراض اللجنة لأساليب عملها ونظامها الداخلي، بغية تحسين دعم أولويات بناء السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني حيوي الأهمية.

إن أثر الإمكانات التحويلية لقراري اليوم واضح ويتسق مع كثير من التوصيات الجوهرية للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والدراسة العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن. غير أنه يجب علينا أيضا أن نقر بأهمية التمويل المستمر والقابل للتوقع لعمليات بناء السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، من أجل تحقيق تلك الإمكانات. بدون استمرار التمويل، ستصبح جميع التطورات المعيارية اليوم بلا معنى. وتحقيقا لهذه الغاية، تتطلع أستراليا إلى تلقي مجموعة من الخيارات المبتكرة والشاملة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في تمويل عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، في إطار متابعة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات المتخذة.

وبينما نحتفل اليوم باعتماد قراري بناء السلام، يبدأ العمل الشاق الآن، بطبيعة الحال. ومن الضروري أن ننظر منظومة الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، في تنفيذ هذين القرارين تنفيذا كاملا. إن أستراليا ملتزمة بدعم ذلك العمل ومواصلة تعاوننا الوثيق مع الآخرين في هذه الجهود.

الهادئ. وترحب أستراليا بالاعتماد المتزامن اليوم لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وبصفتنا ميسرا مشاركا، مع الممثل الدائم لأنغولا، للمرحلة الحكومية الدولية لاستعراض هيكل بناء السلام، فإننا نشكر الدول الأعضاء على الروح البناءة التي سادت عقد المشاورات، الأمر الذي نرى أنه يجسد مستوى عال من الدعم لشروع الأمم المتحدة في نهج جديد للحفاظ على السلام. كما نود أن نشكر فريق الخبراء الاستشاري، الذي قاده باقندار السفير غيرت روزنتال، على تقريره الشامل، الذي استند إليه القراران (انظر A/69/968).

شهد العالم مرارا وتكرارا صعوبات في التوصل إلى سلام دائم. وحتى عندما تتوقف أعمال العنف، فقد أصبح الانتكاس إلى الصراع أمرا شائعا جدا. وتتضح الحاجة إلى إيجاد نهج دولي جديد للحفاظ على السلام، وباعتماد قراري اليوم، تلتزم منظومة الأمم المتحدة بوضع هذا الهدف، أي الحفاظ على السلام، ومنع نشوب الصراعات، على وجه الخصوص في صميم جهود السلام والأمن.

ومن خلال القرارين المعتمدين للتو، نحن نؤكد جماعيا رأينا المشترك المتمثل في أن الحفاظ على السلام هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وأنه أمر أساسي لجميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

إننا نقر بأن الاستجابات الشاملة التي تقودها السلطات الوطنية وتشرك جميع شرائح السكان فيها، بمن في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، ضرورية. ونشدد على أهمية تعزيز الأمم المتحدة لشراكاتها التشغيلية والاستراتيجية، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية. إننا ندعو إلى تعزيز التحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي

وخلص التقييم الذي أجراه فريق الخبراء الاستشاري إلى أن هيكل بناء السلام طيلة ١٠ سنوات من وجوده، لم يتمكن على نحو كاف من تحقيق إمكاناته والتغلب على جميع التحديات التي واجهته. كما خلص الفريق الاستشاري إلى ضرورة اتباع نهج جديد من أجل تحسين الأداء وزيادة الفعالية. وأوضح تقييم الفريق التحديات التي تواجه هيكل بناء السلام والإصلاحات اللازم إدخالها على أساليب عمل الأمانة العامة في تفاعلها مع الدول الأعضاء. كما ذكر الفريق الاستشاري كيفية تناول منظومة الأمم المتحدة لمسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بصور منعزلة، بدلا من اتباع نهج يجمع بين تلك الركائز الثلاث، التي تمثل أساس السلم والأمن الدوليين.

ويغير النهج الذي حدده قرار اليوم ديناميات بناء السلام، من خلال التركيز على ثلاث مراحل لدورة النزاع: منع نشوب النزاعات؛ اتخاذ تدابير لتجنب تصعيد الصراعات وتكرارها وإطالة أمدتها؛ وتشجيع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على تطوير التأزر من أجل الحفاظ على السلام. وفي الواقع، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يتضمن مفهوم "الحفاظ على السلام" كتجسيد لتصميم الجمعية العامة على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات؛ ومساعدة أطراف الصراع على إنهاء الأعمال القتالية؛ وضمان إجراء عمليات مصالحة وطنية والأهم من ذلك الترويج، على الصعيد الوطني، للركائز الثلاث للأمم المتحدة، ودعم جهود الدول الأعضاء من أجل بناء مجتمعات سلمية من خلال التنمية الشاملة للجميع.

كما يسلم القرار كذلك بالدور الرئيسي للسلطات الوطنية في منع نشوب النزاعات، والدعم القيم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة، والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. وينظر أيضا في أهمية الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية مع المنظمات الدولية والإقليمية،

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اعتمدت الجمعية العامة اليوم القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وقد اعتمد مجلس الأمن للتو قرارا مماثلا بالإجماع (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) صباح هذا اليوم.

إنه لشرف عظيم بالنسبة لبلدي أنغولا ولي شخصيا، العمل بالاشتراك مع السفارة غيليان إليزابيث بيرد، الممثلة الدائمة لأستراليا، كميستر مشارك للمرحلة الحكومية الدولية من عملية استعراض هيكل بناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفارة بيرد، على تعاونها الممتاز معي ومع وفد بلدي. كما أود أن أشكر فريق الخبراء الاستشاري، الذي ينسق أعماله السفير غيرت روزنثال، على صياغة التقرير الشامل للفريق بشأن عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر A/69/968) الذي حدد الأساس الذي استند إليه القرار الذي اتخذناه للتو.

ومن الواجب أيضا، توجيه كلمة تقدير إلى المجموعة الثلاثية التابعة للجنة بناء السلام، المكونة من السفير ماثاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا، والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، والسفير أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا. وقد كان دعمهم طوال العملية بأكملها إسهاما لا يقدر بثمن ومهما مكنا من التغلب على جميع العقبات التي اعترضتنا في التفاوض بشأن القرار الذي اتخذ للتو. إنني أشكرهم جميعا بإخلاص. وأخيرا وليس آخرا، فإننا نقر ونشيد بعمل الخبراء من الدول الأعضاء وأمانة عملية الاستعراض، لا سيما مكتب دعم بناء السلام، الذي كان التزامه محوريا من أجل تحقيق نتائج اليوم.

إن الدعم الواسع النطاق للقرار الذي اتخذناه للتو، يجسد الشفافية والشمولية اللتين تحلى بهما الميسران المشاركان، بما في ذلك في التشاور مع المجموعات الإقليمية وطيلة العملية التفاوضية.

ومن الإنصاف القول بأن قرار اليوم يرقى إلى مستوى التحديات التي نواجهها بعد عشر سنوات من إنشاء لجنة بناء السلام. إن استنتاجات فريق الخبراء الاستشاري، تحت الرئاسة القديرة للسفير غيرت روزنثال، مهدت الطريق نحو أفكار وتدابير مبتكرتين لتعزيز مبادرات بناء السلام، مثل مفهوم الحفاظ على السلام؛ الملكية الوطنية مع الشمول؛ التركيز على المنع والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع؛ الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التمويل المستمر؛ والمشاركة المبكرة مع البلدان المتضررة من النزاعات. إن مفهوم الحفاظ على السلام، الذي يشمل بعد منع نشوب النزاعات، يمثل تطورا من النموذج الأصلي لبناء السلام، الذي يركز على تلبية احتياجات البلدان الخارجة من النزاع، على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وفي القرار ١٨٠/٦٠، وفي قراري مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٦ (٢٠٠٥).

وطالما أكدت البرازيل على أن افتراض أن الفقر يؤدي إلى النزاع غير صحيح. وينبغي ألا ننسى أنه، من الناحية التاريخية، فإن أشد النزاعات عنفا وتدميرا تسببت فيها المجتمعات المتطورة. وفي الوقت نفسه، أكدنا أن انخراط الأمم المتحدة مع البلدان المتضررة من النزاعات ينبغي أن يتجاوز توفير معونات الإغاثة وتلبية الاحتياجات الفورية، بل ينبغي أن يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، القضاء على الفقر، الوصول إلى العدالة، المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان، وهي بالتحديد ما يوفر هيكل بناء السلام إطارا لتحقيقها، مع المشاركة النشطة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وينبغي لنا ألا ننسى أن السلطات الوطنية تتقاسم أيضا المسؤولية عن صياغة السياسات وتحديد الأولويات والأنشطة من أجل الحفاظ على السلام، وأن الشمول أساسي عند صياغة رؤية

ويأخذ في الحسبان الدور الهام لجميع شرائح المجتمع، لا سيما المجتمع المدني والنساء والشباب.

وجرى أيضا التأكيد مجددا على دور لجنة بناء السلام، ودعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تحسين فعالية اللجنة، وكفاءتها ومرونتها، وضمان تنشيط أعمالها وتنسيقها مع الهيئات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن القرار أيضا إرشادات بشأن التحديات المستمرة الناجمة عن عدم كفاية الإسهامات المالية في صندوق بناء السلام، ويدعو الأمين العام إلى تقديم خيارات لتتظّر فيها الدول الأعضاء، من أجل ضمان التمويل الكافي والمستمر وعلى نحو يمكن توقعه، لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة والتبرعات.

ونعتقد أنه باعتماد القرار ٢٦٢/٧٠، ترسي الجمعية العامة ومجلس الأمن الأسس للالتزام جديد وللتفكير بشأن معالجة منع نشوب النزاعات وتسويتها، وهو التزام يجب دعمه على الصعيد الوطني ومن جانب كل فرد، مع الأخذ في الحسبان بحقيقة أننا جميعا مساءلون أمام الأجيال المقبلة عن بناء مجتمعات سلمية ومستدامة والحفاظ على السلام.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

باتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ اليوم بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، لدينا فرصة جديدة لإشراك الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية بشكل جماعي في الجهود العالمية الرامية إلى بناء سلام دائم. ونتفق مع الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، اللذين أود أن أهنئهما على عملهما القيم في تيسير هذه العملية الحكومية الدولية، إذ أن الاتفاق الذي توصلنا إليه اليوم يعكس مستوى الطموح ونطاق التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمين العام لعام ٢٠١٥ (A/69/968).

ورغم التقدم المحرز اليوم، أود أن أبرز أنه لكي تحقق لجنة بناء السلام كامل إمكاناتها بمزيد من الكفاءة، ينبغي أن يشارك جميع أعضائها بنشاط في أعمالها. في الوقت الحاضر، لا تبدي بعض الدول الأعضاء نفس مستوى الانخراط مع لجنة بناء السلام مقارنة مع التزامها تجاه هيئات أخرى. من المهم للغاية أن يتولى أعضاء مجلس الأمن، بصفة خاصة، المسؤولية الكاملة عن اللجنة ويساهموا في تحسين مشاركة أعضاء الأمم المتحدة عموماً في تعزيز الحفاظ على السلام. نحن نفهم أنه من خلال الاعتراف بأهمية التنسيق والتعاون القويين بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام، فإن الجمعية العامة تمكن لجنة بناء السلام بصفتها الاستشارية لدى مجلس الأمن. ونتوقع من المجلس أن يستفيد استفادة كاملة من الحكم الوارد في الفقرة ٧ من القرار الذي اعتمدناه للتو بتوافق الآراء.

السيدة الصغير (الأردن): أود بداية أن أعرب عن تقدير الأردن الكبير لكل من البعثة الدائمة لأستراليا والبعثة الدائمة لأنغولا على الدور المتميز والجهود المخلصة التي بذلتها خلال المشاورات الحكومية الدولية لاستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥. كما أود أن أحيي وأثنى جهود جميع الدول الأعضاء التي شاركت بكل فعالية وتفان خلال المفاوضات التي جرت طيلة الثلاثة شهور الأخيرة، وأخص بالذكر بنغلاديش، منسق مجموعة حركة عدم الانحياز.

يأتي استعراض هيكل بناء السلام في توقيت بالغ الأهمية، تزداد فيه النزاعات وتداعياتها السياسية والاقتصادية والإنسانية، لتدعونا إلى التركيز على هدفين أساسيين، هما منع نشوب النزاعات والحفاظ على سلام مستدام. ويمثل القرار ٢٦٢/٧٠، الذي اعتمدناه للتو، خطوة في غاية الأهمية وحجر الزاوية لهيكل بناء السلام خلال السنوات القادمة. حيث يعكس إرادة الدول الأعضاء في تحقيق هذين الهدفين كأولوية لتقوية ورفع سوية منظومة بناء السلام. الأمر الذي يستدعي تعزيز مسؤولية

مشتركة للمجتمع. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بشكل خاص بالاعتراف بالدور الذي يمكن أن تضطلع به النساء والشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

سوف تنظر الجمعية العامة أيضاً، في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، في تقرير الأمين العام (A/70/715) عن صندوق بناء السلام. وكما علمنا من التقرير، فإن الصندوق يواجه نقصاً في الموارد للسنة الحالية. صحيح أن مرونة الصندوق تمكن من الاستجابات السريعة لسيناريوهات الحالات الحرجة عندما تسحب معظم الجهات المانحة دعمها، لكن الافتقار إلى التمويل الذي يمكن التنبؤ به يمثل تحدياً أساسياً للجهود الطويلة الأجل في مجال بناء السلام. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بأن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن الخيارات المتاحة لزيادة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام وإعادة هيكلة وتحسين تحديد أولوياته، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة. وتقدر البرازيل أيضاً التشديد على الحاجة إلى التمويل المستمر لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك من خلال التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والمؤسسات الإقليمية.

أود أن أضيف بضع كلمات عن لجنة بناء السلام، التي سيجري أيضاً النظر في أنشطتها في هذه الجلسة. بوصفي رئيساً سابقاً للجنة بناء السلام، يشجعني أن ألاحظ أن عملية الاستعراض قد عززت دورها كجهة وصل فيما بين الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، وأقرت بقدرتها على الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من داخل المنظمة وخارجها. كما تتطلع البرازيل إلى تنفيذ الأحكام التي تدعو إلى إدراج المنظور الجنساني في عمل لجنة بناء السلام.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكامبيون).

من التزاعات، فقد أولى الأردن اهتماما كبيرا بأن يشمل القرار الذي اعتمدناه اليوم حول بناء السلام الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، والتأكيد على ضرورة مشاركة الشباب بصورة مجدية وفاعلة في الحفاظ على سلام مستدام، خاصة مع تزايد التزاعات المفضية إلى العنف والتطرف.

وهذا يحتم زيادة الوعي العالمي بوضع منهجية شاملة لتنمية الشباب والوقوف على احتياجاتهم أثناء التزاعات وفي الفترات التي تعقبها. وإذ أبرز استعراض بناء السلام لعام ٢٠١٥ الرؤية المشتركة للأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن الحفاظ على أمن وسلام مستدامين، يجدد الأردن تأكيده واستعداده للتعاون مع شركائه الإقليميين والدوليين لتنفيذ هذا القرار ودعم ورفع سوية الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام. وأكد على أن قدرتنا على التغلب على التحديات الناشئة ومنع تطورها إلى نزاعات مسلحة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جهود موحدة ومستدامة وتوفير التمويل والموارد اللازمة لمساعدة الدول المتضررة بالتزاعات.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتكلم باسم التجمع الأفريقي في إطار لجنة بناء السلام. بالنسبة لنا، بصفتنا العضو المائة في الأمم المتحدة، في هذا اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لاستقلالنا، يبدو من الملائم أن نتعقد هذه الجلسة هنا اليوم. لقد كنا كبلد مستفيدا رئيسيا من جهود بناء السلام التي تضطلع بها المنظمة. إن أفريقيا كقارة بوتقة للعديد من أحداث وتجارب بناء السلام على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك.

نحن نرحب باعتماد القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) اليوم، ونشكر جميع الذين اضطلعوا بدور في مساعدتنا على بلوغ ما وصلنا إليه اليوم. نحن ممتنون أيضا

الدول والملكية الوطنية للقيام بإجراءات ترمي إلى الحفاظ على سلام مستدام، منها تعزيز حكم القانون وتعزيز الثقة فيما بين المجتمعات المحلية. إن ما كلفته التزاعات وعودة نشوبها في بعض الدول والمناطق من خسائر إنسانية ومالية أصبح غير محتمل ويشكل أعباء على الدول المتضررة بالتزاع والدول المجاورة لها وكذلك الدول المانحة. وهذا يدعونا إلى التأكيد على التزامنا الجاد بتعزيز استجابة الأمم المتحدة وفهم ومعالجة الأسباب الجذرية للآزمات التي ستمكننا من تحديد الحلول الأنسب لتسويتها. ويعتمد نجاحنا في الحفاظ على سلام مستدام على مدى التزامنا المشترك باتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع وتقوية الروابط بين المحاور الرئيسية الثلاث اللازمة لتحقيق الاستقرار، وهي حقوق الإنسان والتنمية والأمن.

وقد يكون هذا الاستعراض والقرار بمثابة خريطة طريق لاستشراف المتطلبات الضرورية لبناء السلام التي تتواءم مع التحديات الراهنة وطبيعة التزاعات التي تواجهها.

وهنا يود الأردن التأكيد على عدد من هذه المتطلبات، وأبرزها: أولا، الاستفادة من الدروس السابقة ومعالجة الفجوات التي أثرت على وقوضت عمل الأمم المتحدة واستجابتها وانخراطها بشكل فعال في الدول المتأثرة بالتزاعات، ثانيا، تعزيز التشاور والشراكات الإيجابية والفاعلة بين لجنة بناء السلام والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وثالثا، تحسين طرق دعم بناء السلام وتوفير الزخم اللازم لمعالجة التحديات الراهنة التي لا تنتهي عادة بانتهاج الصراع والعنف بل تتعداه إلى مراحل لاحقة.

وحيث نعتبر النساء والشباب جزءا أساسيا في المجتمع وشركاء مهمين في بناء السلام، فهناك مسؤولية على كل منا لإبراز الدور الإيجابي الذي يضطلعون به وتعزيز قدراتهم وإيصال صوتهم ورؤيتهم إلى كل المحافل الدولية. وإذ أن الشباب غالبا ما يشكلون غالبية السكان في الدول المتضررة

الصمود في الخروج من النزاع إلى وضع آمن نسبيا. لكننا شأن زملائنا، البلدان الشقيقة في منطقة اتحاد نهر مانو وفي أفريقيا بصفة عامة، في حالة من الهشاشة. إن بناء السلام لا يشمل إنهاء النزاع فقط؛ إنه يشمل أيضا منع نشوب النزاع ومراعاة الأسباب التي قد تؤدي إلى نشوبه. وفي السعي إلى الحفاظ على السلام، هناك مهام للجهات الفاعلة على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية. على الجبهة الوطنية، فإن مهمة القائمين بالحكم هي التأكد من أنهم يبنون مجتمعا شاملا للجميع حقا لا يستبعد أحدا. وعلى الجهات الفاعلة الوطنية التأكد من أنها تلي احتياجات جميع مواطنيها، وليس مجرد قلة متميزة. ويمكن للجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم بدور الإنذار المبكر الذي يمكن أن يسدي المشورة للمنظمة القارية، الاتحاد الأفريقي، وتستدير به إجراءاتها.

وبصفتنا الأمم المتحدة، فمن مصلحتنا بطبيعة الحال صون السلام وإدامته. إن مجلس الأمن، كما نعلم، يخطر بضرورة أساسية في صون السلم والأمن الدوليين، لكن للجمعية أيضا دورا تؤديه، ونعتقد أنه يمكننا من خلال لجنة بناء السلام أن نجعل صوتنا أكثر فعالية. ونرحب بكل الذين اضطلعوا بدور رئيسي في المفاوضات المؤدية إلى قراري اليوم، ويسعدنا أن مسألتي التأزر والتنسيق مشمولتين بوضوح فيهما.

في أعقاب إيولا، نحن ندرك أيضا أن مكاسب بناء السلام يمكن أن تتآكل إن حولنا أنظارنا عنه. سيراليون اليوم بلد يسوده أمان نسبي ويحظى بالكثير من الشناء على ما يسوده من تسامح ديني. لكن كما قلت، فإن الطريق من الهشاشة إلى الاستقرار لا يتطلب القدرة على الصمود من جانب مواطني الدولة فحسب، بل والقدرة على الصمود اقتصاديا وفي مجال بناء السلام التي علينا جميعا أن نساعد على إيجادها.

اليوم تحظى اللجنة بإشادة مستحقة على عملها. لقد كفل رؤساؤها الثلاثة السابقون عدم التشكيك في أهميتها.

لجهود الميسرين المشاركين، وهما زميلانا الممثلان الدائمات لأنغولا وأستراليا. ونرحب بالسفير روزنتال وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام الذي يرأسه على عملهم الممتاز في الوصول بنا إلى هذه المرحلة. ونود أيضا أن نشيد برئيس الجمعية العامة على توجيهه. ونحن نتطلع إلى الرئاسة الكينية المقبلة للجنة بناء السلام، فإننا نشكر السويد وزميلنا السفير أولوف سكوغ على قيادتهم. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع الذين سعوا إلى السلام أو بناء السلام أو الذين جادوا بأرواحهم في خدمة للسلام. يمثل اليوم خطوة أخرى في تطور بناء السلام. يجب أن نتقبل التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام.

كانت القدرة الفريدة للجنة بناء السلام على التعبئة جلية أثناء وباء إيولا الذي ضرب غرب أفريقيا. لكننا خلال تلك الأزمة شهدنا تطور وربما تنامي الطابع المترابط للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وللتنظمة القارية، الاتحاد الأفريقي. وأدرك الجميع أنه رغم أن سيراليون وليبريا وغينيا هي بؤرة أزمة فيروس إيولا، فإن القضية والكفاح يخصنا جميعا. يمثل قرار اليوم توازنا بين الطموح والواقعية والتطلع. إنه لا يقدم كل ما ننشده، إلا أنه يشير إلى العديد من الشواغل والغايات التي نأمل أن يحققها هيكل بناء السلام المتجدد. نحن جميعا ندرك الآن مدى أهمية ضمان أن تتكلم اللجنة مع الدول الهشة وليس عنها. نحن جميعا ندرك الحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لصندوق بناء السلام. ونقر جميعا بقيمة اللجنة كجهة وصل استشارية بين مختلف المؤسسات داخل المنظومة والمنظمات المختلفة خارجها. وندرك جميعا أن مسألة بناء السلام هي في الواقع مسألة تخصنا جميعا.

في يوم استقلال سيراليون هذا، قال رئيس جمهورية سيراليون، فخامة السيد إرنست باي كوروما، إن بلدنا حظي بإشادة مستحقة لما قطع من أشواط وعلى قدرته على

وأود أن أشدد على أربع نقاط رئيسية. أولاً، أهمية الحفاظ على السلام بوصفه مفهوماً يسلم بأنه ينبغي لنا أن ننظر في كامل دورة النزاع بدلاً من الانتظار إلى أن يقترب موعد نشوبه لكي نشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، مثلما قال الممثل الدائم لسيراليون بصورة بليغة لتوه. ويجب أن نتمكن من العمل بصورة أفضل وفي وقت مبكر لدعم منع نشوب النزاعات. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تقديم المعونة المالية والدعم الدبلوماسي في الأجل الطويل إلى البلدان الخارجة من النزاع بغية المساعدة في ضمان عدم انتكاسها إلى العنف. وينبغي ألا يكون ذلك الأمر مثيراً للجدل.

ثانياً، نرحب أيضاً بالتركيز على اتباع نهج أكثر اتساقاً للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام على الصعيد الوطني، مع مزيد من التحليل والتعاون المشتركين في إطار الأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ولا يعني الحفاظ على السلام مجرد التأكد من مراعاة جميع عمليات التخطيط في الأمم المتحدة وسياساتها العامة وبرامجها لحالات النزاع فحسب، بل أنها تعمل بالفعل لأجل الحد من النزاعات. وتشكل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين لديهما الكثير الذي يقدمانه في هذا المجال جزءاً كبيراً من ذلك الجهد.

ثالثاً، يشير التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714) إلى طائفة من الأعمال الهامة التي أُنجزت خلال السنة الماضية تحت الرئاسة الابتكارية للسفير سكوغ. بيد أننا نتفق بشدة مع النقطة التي يبينها القرار بأنه يجب أن تكون لجنة بناء السلام أكثر مرونة وسرعة في هياكلها لكي تتمكن من تحسين دعمها للبلدان المتضررة من النزاعات، وتحسين الاتساق في عمل الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية، وتقديم مشورة استراتيجية وحسنة التوقيت إلى مجلس الأمن. وتلك

وكما قلت من قبل، فإن قرار اليوم يحقق التوازن، وكما هو الحال بالنسبة لجميع القرارات فهو توفيق. لكن كما هو الحال مع كل ما نقوم به في هذا المبنى، تظل الحقيقة هي أن التنفيذ والالتزام المستمر بالقضية ذو أهمية بالغة. هناك دوائر مسؤولية متحدة المركز، على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والقارية، لكن في المقام الأول على الصعيد العالمي. نحن في عالم يعاني الأوبئة والجوائح والإرهاب والهجرة. نحن في عالم يندمج فيه اليقين.

ولم يسبق أبداً أن بدت مسألة السلام تحت حصار كهذا. وقد اتخذنا اليوم خطوة قصيرة للمساعدة في تلك المسألة. وسنضطلع في أفريقيا بدورنا في هذا الصدد. وستتضافر جهود الاتحاد الأفريقي مع جهود الجميع في هذه المنظمة للإسهام في كفالة تعزيز اللجنة وصندوق بناء السلام وجميع الأجزاء المكونة لهيكل بناء السلام، فضلاً عن تمكينها.

ختاماً، أود أن أشيد بجميع حفظة السلام التابعين لنا في الميدان، وجميع الذين يعملون هنا في المقر لضمان الأثر الملموس على ما نفعله ونقوله هنا على أكثر الفئات حرماناً من مواطنينا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات موجزة.

وأود أولاً أن أعرب عن امتناننا لجلسة اليوم، وأن نشكر على وجه الخصوص الميسرين على عملهما الدؤوب الذي أدى إلى اتخاذ قرار قوي ومتوازن القرار ٢٦٢/٧٠ الذي أيدناه جميعاً. ومثلما شدد تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (A/69/968) فإن هناك قصوراً في الأداء في بعض المجالات. ولذا يسرني جداً أن أقرار اليوم قد تناول تلك المسائل.

قبل الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وأهنيئ الميسرين، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، وأشعر بالامتنان الصادق على جهودهما الحثيثة.

ومن المهم الآن أن نعمل جميعا على تنفيذ القرار. ويحدو اليابان وطيد الأمل أن يساعد ذلك القرار لجنة بناء السلام على تحسين أدائها المتوقع بوصفها هيئة استشارية للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما لمجلس الأمن. وأود أن أوضح تلك النقطة بأمثلة محددة.

فقوة اللجنة تكمن في الجهود الطويلة الأجل التي ترسي بها الأساس لتحقيق السلام. وقد حاولنا - خلال رئاستي للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام - إبراز جوانب تلك القوة النسبية. وفي عام ٢٠١٥ سلّط الفريق العامل جهوده على أهمية بناء المؤسسات. وقد كنا طوال المناقشة على اقتناع راسخ بأن تعزيز مؤسسات الدولة الأساسية التي توفر الأمن والعدالة والإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية تمثل عنصرا أساسيا لنجاح عملية الانتقال من حالة ما بعد النزاع إلى تحقيق السلام الدائم. وبهدف الإسهام في عملية الاستعراض، فقد أوجزت تلك الدروس المستفادة والتحديات القائمة في التقرير النهائي للفريق العامل المعنون "بناء المؤسسات: التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة". وقد وردت النقاط الرئيسية أيضا في التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714)، الذي عرضه السفير سكوغ لتوه. ويجسد تقرير الفريق العامل الدور الاستشاري المناط بلجنة بناء السلام. وآمل أن تستمر الإشارة إليه في المناقشات المقبلة.

ويسرني أن القرار يشير إلى أهمية بناء المؤسسات. ونرحب أيضا بإعراب مجلس الأمن عن اعتزامه طلب المشورة الاستراتيجية المحددة الهدف من لجنة بناء السلام بشكل منتظم إلى جانب مناقشتها والاستفادة منها، بما في ذلك لأجل

مشورة هامة ونود أن يراعيها المجلس. وأتفق مع قول السفير كاماو بأن هذه عملية سياسية في جوهرها.

وأخيرا، يشير التقرير السنوي والقرار بحق إلى العمل الممتاز الذي يضطلع به صندوق بناء السلام. ويبيّن القرار بوضوح أن هناك ضرورة لتوفير تمويل أكبر للصندوق، ونرى أنه ينبغي أن نستفيد من ذلك الزخم. وتعتبر المملكة المتحدة حاليا أكبر مساهم في صندوق بناء السلام، ولكننا نرحب حقا ببعض المنافسة في ذلك المجال. ويسرنا أن نشارك كينيا والسويد في استضافة حدث إعلان التبرعات لصندوق بناء السلام في إطار الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. ونشجع حقا جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في دعم عملهم القيم هذا.

وما فتئت المملكة المتحدة صديقا وفيا لأنشطة بناء السلام في الأمم المتحدة. وقد تعهدنا بتقديم مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون دولار في هذا العام وحده في مختلف المساهمات الطوعية الرامية إلى تعزيز القدرات والاتساق وتنفيذ أعمال بناء السلام. والمملكة المتحدة الآن على أهبة الاستعداد للعمل مع كينيا، بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، وجميع الأصدقاء والزلاء الآخرين، لأجل تحويل هذا القرار إلى إجراء سريع وعملي.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة المشتركة. وأود أن أبدأ بتهنئة السفير كاماو، ممثل كينيا على توليه رئاسة لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٦. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق للسفير سكوغ، ممثل السويد على قيادته الممتازة خلال السنة الماضية بصفته رئيس لجنة بناء السلام، وجميع رؤساء التشكيلات القطرية لما بذلوه من جهود.

لقد كان عام ٢٠١٥ عاما حاسما بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وتصادف الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام عملية استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وترحب اليابان باعتماد قرارين هامين متزامنين اليوم من

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشيد وفد بلدي برئيس لجنة بناء السلام، السفير ماشاريا كاماو، على بيانه وعلى إسهامه الممتاز في أعمال اللجنة.

إن التقرير المعروض علينا (A/70/714) يقدم لمحة عامة مفيدة عن أعمال لجنة بناء السلام خلال دورتها التاسعة، ونحن نرحب بتوصيات التقرير العملية المنحى. وتحرز أنشطة بناء السلام نتائج ملموسة على أرض الواقع. وتشكل التحسينات في حياة الناس العاديين المتضررين من النزاع مقياساً أثبت الزمن جدواه ويمكننا أن نستخدمه ونحن نستخدمه لتقييم هذه الأعمال الهامة.

وشهدت باكستان بصورة مباشرة نتيجة الأعمال التي اضطلعت بها لجنة بناء السلام، على السواء بوصفها عضواً في اللجنة وباعتبارها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في البلدان التي يجري فيها الكثير من هذه الأعمال. وهذه التجربة تؤكد على إيماننا بأن تعزيز هيكل بناء السلام والنهوض بجدول أعمال بناء السلام لا يكتسبان أهمية فحسب بل هما ضروريان. لقد كانت السنة الماضية سنة هامة للجنة بناء السلام. فبدءاً من عمل فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، فإننا جميعاً وجهنا الكثير من الجهود نحو تعزيز بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وتحسينه. ونثني على الميسرين، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، على توجيه العملية التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا اليوم. فاتخاذ القرار في مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل متزامن يكلل بالنجاح ختام هذه العملية الاستعراضية. وقد حان الوقت الآن للتنفيذ. وينبغي أن نتصالح من رؤية التغيير على أرض الواقع، حيث يتسم الأمر بأكثر قدر من الأهمية، في شكل إنشاء آلية قوية وفعالة لبناء السلام.

المساعدة في وضع المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام، على النحو الوارد في الفقرة ٨ من القرار. ولنعمل الآن على تنفيذ القرار بأن يدعو مجلس الأمن رؤساء اللجنة بصورة منتظمة إلى جلساته ويطلب المشورة منهم. وسأفعل ذلك خلال رئاسة اليابان المقبلة للمجلس لشهر تموز/يوليه في حال مناقشة بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

ويكتسي تأمين الموارد الكافية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات أهمية بالغة، مثلما أشار العديد من المتكلمين السابقين. وما من شك في أن صندوق بناء السلام قد أثبت أنه أداة مالية هامة لتحقيق ذلك الغرض. وإدراكاً منها لجدوى الصندوق والصعوبات الحالية التي يواجهها، فقد تبرعت له اليابان بمبلغ إضافي قدره ٣,٥ مليون دولار في الشهر الماضي.

وبذلك يبلغ إجمالي مساهمتنا ٤٦ مليون دولار.

وتكمن الميزة النسبية لصندوق بناء السلام في قدرته على الاستجابة بسرعة وبمرونة. وظلت اليابان تحتاج باستمرار بأنه يلزم المحافظة على قوة الصندوق هذه ويجب ألا يجري تقويضها. ولا يزال هذا الموقف ثابتاً على حاله. وعلى نحو ما نبحث عليه الجمعية العامة في القرار، فإن اليابان تدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى النظر في تقديم تبرعات إلى الصندوق.

وتعتزم اليابان، بصفتها رئيس مجلس الأمن، عقد مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في أفريقيا في شهر تموز/يوليه. وستستفيد هذه المناقشة المفتوحة من أعمال لجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٥، وكذلك من القرار الذي اتخذ للتو. وستتيح لنا المناقشة المفتوحة فرصة ممتازة لمناقشة التحديات بل والارتقاء بجهودنا لبناء السلام بصورة أكبر في السنوات المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان القوي ببناء السلام.

هذا الجانب. ويتسم تركيز اللجنة على تعبئة الموارد المحلية بالأهمية، ولكن تعزيز الدعم المالي الدولي وضمان إمكانية التنبؤ بها يكتسبان قدرا أكبر من الأهمية.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور حيوي في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وتجنب أي عودة إلى النزاع. والاستثمار في تجهيز لجنة بناء السلام لمواجهة التحديات هو حقا استثمار في مستقبلنا. وينبغي أن تبعث عملية الاستعراض التي استكملناها من فورنا حياة جديدة في اللجنة، يجعلها أكثر استجابة وفعالية.

السيد ليو جبي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الدائم للسويد، السفير سكوغ، على إسهامه خلال العام الماضي بصفته رئيس لجنة بناء السلام. وأود أن أهنئ الممثل الدائم لكينيا، السفير كاماو، على انتخابه رئيسا للجنة بناء السلام.

إن الجمعية العامة ومجلس الأمن اتخذتا من فورهما القرارين ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، بوضع مبادئ توجيهية لما تبذله الأمم المتحدة من جهود في المستقبل في مجال بناء السلام.

وفي أواخر عام ٢٠١٤، أطلقت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، ومجلس الأمن بصورة مشتركة عملية الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ومن خلال الجهود الجماعية، حققت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نتائج إيجابية في الاستعراض الشامل، وقدمت، بتلخيص تجاربها خلال السنوات العشر الماضية، أفكارا بشأن كيفية تحسين أعمال بناء السلام. ونود أن نعمل بالترافق مع الدول الأعضاء على التنفيذ الشامل لمضمون القرار ذي الصلة، وتعزيز جهود الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام وتحسينها وتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بشكل أفضل بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

ويستند القرار الذي اتخذناه من فورنا إلى مبدئين هامين: هما السلام المستدام والشمولية. ولا يمكن إحلال السلام الدائم إلا بمنع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. ويشكل الشمول العنصر الأساسي للسلام المستدام. وهذا يتطلب إقامة شراكة وثيقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين واحترام الأولويات والسياسات الوطنية. كما أن تعزيز دور المرأة والشباب أمر بالغ الأهمية وضروري لتحقيق النجاح.

وهناك، كما نعلم جميعا، العديد من حالات التفوق في منظومة الأمم المتحدة وتعمل العمليات المختلفة بشكل منفصل بشأن المسائل المترابطة. ويجب أن نسعى جاهدين للاستفادة بشكل أفضل من أعمال لجنة بناء السلام. ولذلك يكتسي تعزيز تفاعل اللجنة ودورها الاستشاري مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أهمية حاسمة.

ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية للجنة خلال العامين الماضيين في إدراجها لمرحلة ما بعد تفشي فيروس إيبولا في غينيا وليبيريا وسيراليون. فقد بذلت لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد على حدة مسعى متضافرا للاستجابة للحوادث المتصلة ببناء السلام في جهود الإنعاش. وكشفت أزمة تفشي فيروس إيبولا التحديات المتصلة بتوطيد السلام. وأدت سرعة استجابة لجنة بناء السلام ومرونتها في التصدي لأزمة فيروس الإيبولا إلى استجابة أكثر تماسكا. وتلك دروس هامة لنا لنستوعبها من أجل المستقبل.

ومن ناحية أخرى، يرسم تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715)، صورة قائمة لانحسار المبالغ مما يؤدي إلى الحد من قدرة اللجنة على مجارة الطلب. وجرى أيضا تحديد هذا القصور في عملية الاستعراض. وسيكون مطلوبا توفير الموارد الكافية ويمكن التنبؤ بها لدعم بناء السلام في وقت مبكر في الحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة ولتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. فالقرار يتطرق أيضا إلى

السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية. وهي تشمل مشاركة الدول الأعضاء والبلدان المعنية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي للجنة بناء السلام أن تضطلع بدورها كاملا بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، وأن تنسق بفعالية جهود المجتمع الدولي لبناء السلام، وأن تدير بصورة رشيدة كفاءاتها وأن تبني التكامل في المزايا.

رابعا، من الأهمية البالغة بمكان إيلاء اهتمام كبير للأسباب الجذرية وللنهوض الشامل بأعمال بناء السلام. وينبغي أن يهدف بناء السلام إلى مساعدة بلدان مرحلة بعد انتهاء النزاع في تحقيق تنميتها بالذات وتعزيز السلام الدائم. وينبغي أن يستفيد بناء السلام من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ القرار (١/٧٠) وأن تركز على معالجة الفقر وتحالف النمو وغيرهما من المسائل غير المواءمة الرئيسية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات والأزمات؛ وعلى تعزيز الجهود الشاملة في بلدان ما بعد النزاع الرامية إلى إعادة الإعمار في جميع القطاعات؛ وعلى تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان المعنية.

لقد أشار رئيس الصين، السيد شي جينبينغ، خلال مشاركته في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود في مناسبة الذكرى السنوية السبعين للمنظمة (انظر A/70/PV.13)) إلى أن علينا أن نجدد التزامنا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وصياغة نوع جديد من العلاقات الدولية مع وضع التعاون المفيد للجميع في صميمها وإنشاء مجتمع دولي يحقق مستقبلا إيجابيا مشتركا للبشرية جمعاء. والصين على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتعزيز بناء السلام وحفظ السلام وتقديم إسهامات أكبر في تحقيق السلام والتنمية وتقديم البشرية.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أعرب عن خالص تقديري للجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الدائم للسويد بصفته رئيس لجنة بناء السلام في عام

إن بناء السلام مسعى ابتكاري للأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن. ومنذ إنشاء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، فإن أجهزة الهيكل، التي تشمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، اضطلعت بصورة شاملة بالولايات الموكلة إليها من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ونسقت بفعالية جهود المجتمع الدولي لبناء السلام في بلدان بعد انتهاء النزاع، وأدت دورا هاما في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المشتركة لتحقيق السلام العالمي والتنمية، ونفذت مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتود الصين أن تشير إلى أربع نقاط فيما يتعلق بالأعمال المقبلة في مجال بناء السلام.

أولا، من الضروري التمسك بمبدأ الملكية الوطنية للبلد المضيف. ومن أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية في البلدان بعد انتهاء النزاع، تكتسي جهود البلدان المعنية أهمية بالغة. وفي البلدان النامية وفي الاضطلاع بجهود بناء السلام، ينبغي للمجتمع الدولي احترام سيادة البلدان المعنية وملكيته، وتقديم الجهود البناءة في ضوء احتياجاتها وإرادتها.

ثانيا، من الضروري تصميم وتنفيذ السياسات في ضوء الظروف الفعلية على أرض الواقع. وتتباين ظروف بلدان بعد انتهاء النزاع وللبلدان احتياجات مختلفة في أوقات مختلفة.

وينبغي تكييف أولويات بناء السلام وبرامجه مع الظروف الفعلية للبلدان المعنية وأن يتم ربطها باستراتيجيات هذه البلدان الإنمائية الشاملة، وبالمجالات والأهداف ذات الأولوية، بغية ضمان أن تكون المساعدة المقدمة ملبية للاحتياجات الفعلية للبلدان ومحقة للنتائج المثلى. وتناشد الصين الصندوق إيلاء اهتمام وثيق لبناء قدرات البلدان المعنية ولزيادة الكفاءة على نحو شامل.

ثالثا، من الضروري تعزيز النهج المتكاملة والتنسيق وتحسين الكفاءة. وتغطي جهود بناء السلام مجالا واسعا وتشمل الميادين

تعديل التصميم الأصلي للولايات والتدخلات بناء على ذلك لكي تلائم البيئات المعاصرة والطابع المتغير للتراعات.

ومن الأهمية البالغة بمكان لمنظومة الأمم المتحدة تحقيق المزيد من التقارب الداخلي للولايات فيما بين وكالاتها وأفرقتها القطرية في الميدان، بالترافق مع الهياكل والمنظمات الإقليمية. ولا يمكن المغالاة في أهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية. ويجب تنسيق جميع التدابير مع تدابير الممثلين الخاصين للأمين العام والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام.

والأمر الأكثر أهمية هو توفير التمويل الكافي والمؤكد وتقييم العوامل التي تؤدي إلى التزاعات وتخفيف آثار هذه العوامل. وتقوم حاجة إلى موارد مالية ثابتة لبناء أسس مستقرة للمجتمع في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع نظراً لأن التنمية والسلام وجهان لعملة واحدة. ولذلك، يتعين تعزيز دور صندوق بناء السلام في المساعدة على حشد الموارد ويجب على المجتمع الدولي البحث بشكل جماعي عن السبل الكفيلة بذلك. ونغتنم هذه الفرصة للثناء على إطلاق صندوق بناء السلام لمبادرة عبر الحدود الجديدة في منطقة آسيا الوسطى، على طول الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، فضلاً عن تخصيص ما يزيد عن ١٥ في المائة من الاستثمارات لدعم تمكين المرأة.

وتحسباً للتهديدات المستقبلية، اقترح رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، خلال مخاطبته الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة في دورتها السبعين العام الماضي (انظر A/70/PV.13)، وضع استراتيجية عالمية يمكن أن تزيل التزاعات في جميع الأوقات. واقترح أيضاً استثمار جزء من النفقات العسكرية الوطنية في صندوق أهداف التنمية المستدامة.

وتقدم كازاخستان المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى العديد من مناطق الأزمات. وعلى وجه الخصوص، نعمل على

٢٠١٥، وأن أتمنى للممثل الدائم لكينيا كل النجاح في دوره الجديد بصفته الرئيس الحالي للجنة.

إن جمهورية كازاخستان تدعم بقوة أعمال اللجنة وتشيد بدورها خلال السنة الماضية، وبخاصة في تنفيذ الأنشطة المخصصة لكل بلد بعينه، ووضع توصيات للتغلب على الآثار الضارة لأزمة فيروس إيبولا، وكفالة قدر أكبر من التكامل الهيكلي للجوانب الجنسانية والاستثمار في الشباب لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتأتي هذه المناقشة في لحظة بالغة الأهمية حين وصل النظر في استعراض هيكل بناء السلام إلى مرحلته النهائية. إن اتخاذ القرار ٧٠/٢٦٢ اليوم سيعزز إلى حد كبير أعمال اللجنة ويوطد الجهود الجماعية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشيد على وجه الخصوص بالأعمال الشاقة للممثلين الدائمين لأستراليا وأنغولا، بصفتهما الميسرين المشاركين لعملية حكومية دولية شاملة للجميع. ونود أن نبرز عدة نقاط تتسم بالأهمية لزيادة نجاح هيكل بناء السلام وفعالته.

إن بناء السلام لا يقتصر على مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وحدها، بل يجب إدماجه أيضاً في جميع جهود الأمم المتحدة من البداية ذاتها وفي جميع آليات منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونعتقد أن من شأن تلك الاستثمارات أن تمنع اندلاع النزاعات وتضعيها واستمرارها وتكرارها. وهي قطعاً ستكون أقل تكلفة وأكثر استدامة من مجرد ردود الفعل لإزاء الأزمات.

ويأتي الاستعراض الحالي مع زيادة حاجة الأمم المتحدة إلى تعزيز فعالية تنسيق الولايات وتأزرها والاتساق على نطاق المنظومة في جميع قطاعات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما أن تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية يتطلب توثيق التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل زيادة توحيد العمليات وتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة. ولذلك، نرى أنه يجب

والمكسيك لا تؤيد تغييرا في جوهر جهودنا لبناء السلام من النهج القائم على رد الفعل الذي كنا عالقين فيه لسنوات إلى نهج وقائي فحسب، بل أيضا إعادة تحديد هيكل بناء السلام نفسه داخل المنظمة. ونعتقد أنه لكي نتكلم عن السلام المستدام، علينا أن نقيم حوارا حقيقيا بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويرى وفد بلدي أن هناك تقدما واضحا في حقيقة أن القرارين اللذين اتخذناهما اليوم يجسدان رغبة الدول الأعضاء بتجاوز تشرذم هذه الهيئات، واستخدام لجنة بناء السلام بوصفها جسرا والاستفادة على نحو فعال من دورها كهيئة حكومية دولية استشارية. كما نقدر حقيقة أننا بصدد إعادة النظر في أساليب عمل لجنة بناء السلام، وأنا نسعى إلى الوصول إلى المرونة التي تسمح لها بالعمل بحرية أكبر في أماكن أقرب إلى البلدان التي تشهد التزاعات مع مجموعة متنوعة من النهج التي تراعي السياق الخاص للبلد أو المنطقة.

وبالمثل، تشكل مسألة الموارد المالية جزءا أساسيا من أي عملية استعراض جدية نقوم بها، وستكون أيضا مهمة بالنسبة لمستقبل هيكل بناء السلام. وفي حين أنه يجب أن تقترن الطلبات والولايات من أجل بذل المزيد من الجهود بالموارد المقابلة، فإننا بحاجة أيضا إلى التخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي سيتيح المجال لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في عمل المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن التحليل الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن الترتيبات المالية لهذا الهيكل، ومقترحاته بشأن اتخاذ إجراءات محددة من أجل دعم هيكل بناء السلام في الشكل والمضمون على حد سواء بهدف تعزيز عالم يسوده السلام من خلال شمول الجميع، سيكون هاما أيضا. ومع ذلك، سيتطلب تغيير الجمود في وضع خرائط الطريق الحساسة من أجل تحقيق السلام المستدام، بذل الجهود

نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي ومجالسه وآلياته المختلفة لضمان السلام الدائم. وفي الآونة الأخيرة، وقعت كازاخستان اتفاق تقاسم التكاليف مع طرف ثالث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تنفيذ الشراكة بين أفريقييا وكازاخستان من أجل تحقيق التنمية المستدامة لفائدة ٤٥ بلدا في المنطقة.

وفي الختام، فإن كازاخستان مستعدة دائما لبناء هيكل بناء السلام من أجل إرساء أسس متينة للاستقرار الإقليمي والعالمي.

السيدة أرييتا مونغويا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
اليوم، اتخذت الجمعية العامة مجلس الأمن خطوة هامة إلى الأمام باتخاذها القرارين ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) اللذين يدعوان إلى إحداث تغيير في الطريقة التي تسعى بها المنظمة إلى تحقيق السلام. ومع مرور الوقت، تعلمنا أنه لا يمكن استدامة النموذج القديم لعدم اتخاذ إجراء حينما تندلع أزمة. فعلى أن نبني السلام قبل نشوب التزاعات وأثناءها وبعد انتهائها. كما نعلم أنه إذا أريد لهذا السلام أن يكون مستداما، يجب ألا ينفذ من القمة إلى القاعدة وألا يشمل الجهات الفاعلة الأكثر نفوذا فحسب، بل أن ينفذ أيضا من القاعدة إلى القمة وأن يشمل جميع قطاعات المجتمع ويصغي لها. وإذا أريد له أن يكون أكثر من مجرد سلام على الورق، لا بد أن يكون سلاما يشمل تحقيق التنمية والأمن والعدالة والمؤسسة التي تحمي الحقوق الأساسية؛ ويجب أن يعنى بالشباب، ويوفر لهم الفرص الاقتصادية؛ ويجب ألا يؤدي إلى تهميش المرأة. وهذه العملية برمتها، التي هي أيضا غاية في حد ذاتها، هي ما ندعوها، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، "السلام المستدام".

وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء هيكل بناء السلام، نحن مستعدون، ولدينا أدوات قوية، من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ القرار (١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا، لإجراء التحول الكامل الضروري لوضع البشر في صميم هذا السلام الذي يعالج جذور التزاعات.

مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تنفيذه إلى تعزيز الدعم المقدم المتعلق ببناء السلام بصورة شاملة ومنسقة للبلدان التي تطلبها.

وسأكون مقصرا إن لم أشكر الممثلين الدائمين لأستراليا وأنغولا على ما قاما به من عمل شاق بوصفهما الميسورين المشاركين أثناء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مشروع القرار. كما نشكر بنغلاديش، بصفتها منسق مجموعة حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام، فضلا عن الأحزاب المختلفة والدبلوماسيين الذين قاموا بعمل ممتاز في التفاوض على هذا القرار.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714)، يسر إندونيسيا أن الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام خلال دورتها التاسعة شملت اعتماد أساليب عمل أكثر شفافية ووضع جدول أعمال أكثر مرونة، فضلا عن تحسين الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يتعين على لجنة بناء السلام مواصلة استكشاف السبل الكفيلة باعتماد أساليب عمل أبسط وأكثر مرونة للتكيف بشكل أفضل مع التحديات الراهنة على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالدور الاستشاري للجنة، فإننا ننشاطر الرأي الذي جاء في التقرير ومفاده أنه من خلال توفير المشورة الملائمة التي تراعي السياق المعين، يمكن للجنة أن تكفل مراعاة الأولويات الوطنية لدى تصميم وتنفيذ الولاية التي ينيطها مجلس الأمن. وعنصر الأولويات الوطنية أمر حاسم طيلة عملية مشاركة الأمم المتحدة مع البلدان المضيفة.

وفيما يتعلق بالدورة السنوية لعام ٢٠١٥ في إطار موضوع التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام، نلاحظ أن التجزؤ والتمويل الجماعي كانا من بين الجوانب المذكورة في الدورتين. وإذ تسترشد الأمم المتحدة والجهات المانحة بالاحتياجات التي حددها البلدان المضيفة، يتعين عليهما أن

من قبل الجميع. ولهذا السبب فإن المكسيك مستعدة لمواصلة تأييد هذه العملية، وهذا ما بدأنا به اليوم.

وأخيرا، تود المكسيك أن تقر بإخلاص بعمل فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، الذي قاده بحكمة السفير غيرت روزينثال، الأمر الذي مكنا من استخدامه ذلك كمبادئ توجيهية لهذا النظر المشترك في تحول المفهوم، أي النظر في السلام المستدام، في إطار مفاهيم شمول الجميع والوقاية وخصوصا التماسك داخل المنظمة. ونعترف أيضا بالجهود التي بذلها الممثلان الدائمون لأنغولا وأستراليا، اللذين يقودان مناقشاتنا بتعاطف وصبر وتفان.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته المتعلقة بالقرار ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للسفير ماثاريا كاماو، رئيس لجنة بناء السلام على عرضه الشامل، ونشيد بالعمل الدؤوب للرئيس السابق، السفير أولوف سكوغ، الذي هو أيضا نائب الرئيس الجديد بالإضافة إلى جمهورية كوريا، إلى جانب جميع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة الست والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ونود أن نشكر الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، إلى جانب فريقه المقتدر، على التزامهم القوي بدعم ولاية لجنة بناء السلام وإدارة صندوق بناء السلام.

ترحب إندونيسيا باعتماد القرار المعنون "استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام"، الذي يشدد على أهمية الأخذ بنهج شامل في الحفاظ على السلام، وخاصة من خلال منع نشوب النزاعات. ويوفر هذا القرار على أحكاما موضوعية قيمة للنهوض بجهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويسر وفد بلدي أن يختلف العناصر الرئيسية ترد في القرار، بما في ذلك أهمية تنويع أساليب عمل لجنة بناء السلام، والحاجة إلى التنسيق القوي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، والحاجة إلى تمويل

ولجنة بناء السلام وغيرها من حيث مدى استعدادها لأن تكون فعالة وداعمة في التحقيق الكامل لأهداف القرار.

وستواصل إندونيسيا من جانبها، المساهمة في جميع الجهود الهادفة إلى زيادة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير أولوف سكوغ على التزامه بصفته رئيسا للجنة بناء السلام في السنة الماضية، وأن أؤكد على دعمنا الكامل لخلفه، الممثل الدائم لكينيا.

وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم، التي تأتي في اللحظة المناسبة، حيث اعتمدنا للتو القرار ٢٦٢/٧٠، وعنوانه "استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة"، الذي نرحب به ويتضمن العديد من التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري (انظر A/69/968). وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا إلى رئيس الفريق الاستشاري، السفير غيرت روزنتال، وإلى الأعضاء الآخرين في الفريق على جودة عملهم وعلى مستوى الطموح الذي أظهره. كما نعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا، اللذين قادا المفاوضات، بالتعاون مع فريقيهما، من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية، وهي اتخاذ القرار صباح هذا اليوم.

وتؤيد لكسمبرغ تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ويغطي القراران المتطابقان اللذان تم اعتمادهما صباح اليوم من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) العديد من الأولويات التي التزمت لكسمبرغ بها منذ إنشاء لجنة بناء السلام، وبشكل أكثر تحديدا، عندما أنجزت ولايتها بوصفها رئيسا التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا. وتعكس هذه الأولويات الاتجاهات الجارية بالفعل في السنوات الأخيرة في إطار لجنة بناء السلام، بما فيها تلك الواردة في التقرير (A/70/714) عن دورتها التاسعة والتي ناقشها اليوم.

يحاولا تحسين تنسيقهما وجداولهما الزمنية، فضلا عن تجنب الازدواجية في عملهما.

وعلاوة على ذلك، لا بد من التأكيد بصورة كافية على أهمية زيادة دعم بناء القدرات المدنية بالنسبة للبلدان المتضررة أو الخارجة من النزاع. إن المؤسسات الوطنية المزودة بما يكفي من الموارد وتتم إدارتها بشكل سليم، التي تخدم المواطنين بشفافية ومع المساءلة، هي ضرورية لاستدامة السلام والمحافظة على مكاسب بناء السلام. ومن الأهمية بمكان كفالة استمرارية الحوار الفريد من نوعه الذي أجرته الجهات الفاعلة ذات الصلة في نيويورك وفي الميدان، فضلا عن عواصم الدول الأعضاء، خلال الدورة السنوية.

ومع القرار الجديد، الذي يشدد على ضرورة توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، نأمل أن يقوم الأمين العام بدعم من الدول الأعضاء، بوضع ترتيبات تمويل أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها من أجل جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونخطط علما بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الذي ينص على أن الصندوق سيبدأ في تنفيذ إجراءات إدارية جديدة في عام ٢٠١٦ لكفالة تحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة من استخدام الموارد المتاحة، وتزويد صانعي القرارات بالمعلومات اللازمة لتبرير مستويات كافية من التمويل الممكن التنبؤ به.

ومن أجل التصدي بشكل فعال للنزاعات التي ازدادت ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٧، وللعديد من الحالات الراهنة التي تهدد بالانزلاق إلى الصراع، إلى جانب توفير الموارد المالية الكافية، فإن بذل الجهود الدؤوبة من أجل الحوار والوساطة وتجنب الصراعات سيكون بالتأكيد أمرا بالغ الأهمية. وعندما سيتعين على مجلس الأمن القيام بدوره بحكمة، فإن مشورة لجنة بناء السلام إلى المجلس ودورها الداعم سيكون أمرا حاسما أيضا. وقد انبعث أمل قوي بعد اعتماد القرار الجديد. وتقع المسؤولية الآن على جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة،

وتم تنفيذ مثل هذا النهج بنجاح في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بوباء إيبولا. وقد تمكنت التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام في سيراليون وغينيا وليبيريا، من توفير منابرهما لأغراض تعبئة الاهتمام الدولي، ليس فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد الصحة العامة فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتحقيق استقرار البلدان المعنية، وخارجها: تحقيق الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا ككل. وتمكن صندوق بناء السلام، من جانبه، من أداء دوره وتقديم الموارد اللازمة لمواجهة تحديات السلام والأمن.

وأود، بدون تقديم قائمة حصرية، أن أشير مرة أخرى إلى بعض الجوانب التي كانت لفترة من الزمن ضمن أولويات لجنة بناء السلام، والتي أعيد تأكيد أهميتها اليوم، وهي تحديدا ضرورة مراعاة المنظور الجنساني في جهود بناء السلام بطريقة شاملة وضرورة الاعتراف بدور الشباب في منع وإنهاء النزاع. وبالمثل، تجدر الإشارة إلى أهمية العدالة الانتقالية باعتبارها عنصرا أساسيا في بناء السلام والاستقرار وفي إرساء حجر الأساس للتنمية.

إن التوصيات الطموحة أكثر الواردة في تقرير فريق الخبراء الاستشاري، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التمويل لأنشطة بناء السلام وتحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل، هي بالتأكيد جديرة بالتنفيذ. ومع ذلك، فإننا نؤمن بإيماننا قويا بأن هيكل بناء السلام الذي ويضع موضع التنفيذ اليوم من خلال الاستعراض الأخير، يمت خطوة هامة إلى الأمام. ومن الآن فصاعدا، سيكون من المهم الاستفادة منه استفادة كاملة. ويمكن للجمعية العامة أن تعول على التزام لكسمبرغ ودعمها المتواصل تحقيقاً لهذه الغاية.

السيد ريكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة هو إحدى أكثر الأدوات أهمية لمساعدة الدول على تسوية النزاعات والتغلب على عواقب النزاع ومنع تجدد الأزمات. ونحن نرحب باعتماد

وتؤمن لكسمبرغ إيماننا قويا بأن استدامة السلام تتطلب نهجا متكاملا يهدف إلى منع اندلاع النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها، ويجمع بين السلطات الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني وتمتع بتأييد المجتمع الدولي. ونحن نرحب بحقيقة أن القرار يؤيد هذا النهج رسميا، الذي ينبغي أن يتخذ شكل عملية سياسية طويلة الأمد قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وأنه يؤكد مجدداً على الترابط بين عناصر هذا النهج المتكامل.

ويجب أن ينطوي هذا النهج بالضرورة على التنمية والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الحكم الرشيد، ودعم العمليات الوطنية الشاملة التي تراعي احتياجات كافة قطاعات المجتمع. وهذا أيضا ما نحاول أن نفعله في التشكيلة القطرية لغينيا، بينما نعمل بروح من تقلد زمام الأمور على الصعيد الوطني، مع السلطات الغينية ومختلف مكونات المجتمع الغيني، والشركاء في التنمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وبناء على ذلك، تركز التشكيلة القطرية لغينيا، التي كان لي شرف رئاستها منذ إنشائها بناء على طلب من السلطات الغينية في شباط/فبراير ٢٠١١، على الحوار الوطني، وعلى اتباع نهج شامل.

إن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي انتهينا منه للتو يقر بضرورة اتباع نهج مرن في الطريقة التي تنظم لجنة بناء السلام عملها بها. وإذا أردنا تحقيق أقصى قيمة مضافة يمكن للجنة تقديمها، فعلى أن توفر لها الوسائل اللازمة من أجل الإسراع في تفهم السياقات الوطنية والإقليمية غير المدرجة في جدول أعمالها، فضلا عن المسائل المواضيعية والشاملة، على غرار ما تم القيام به في عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالعملية الانتقالية في بوركينا فاسو، وعملية السلام في بابوا غينيا الجديدة والتحديات التي تعترض بناء السلام في الصومال.

الاضطلاع بتلك الجهود بدقة في إطار ما يقابلها من ولايات. وإلا، بدلا من كونه زحما إيجابيا، فأننا لن نجد سوى الالتباس حيث سيقوم كل شخص بكل شيء ولكن، في الوقت نفسه، لن يكون أي أحد مسؤولا عن أي شيء.

ويخصص فرع محدد من القرار للمسائل المتعلقة بتمويل بناء السلام، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام. وقد أثبت الصندوق أنه آلية هامة لتيسير الانتعاش والتنمية. ونتوقع من الأمين العام أن يتخذ نظرة شاملة فيما يتعلق بالخيارات المعقولة لضمان التمويل الطويل الأجل، استنادا إليها ستكون الجمعية العامة قادرة على التوصل إلى اتفاق.

السيدة فايزونيسا (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة اليوم ونرحب باتخاذ القرار الشامل والاستشرافي ٧٠/٢٦٢، بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونشارك الآخرين الإشادة بأعمال أستراليا وأنغولا بصفتها ميسرين للمفاوضات بشأن القرار في شكل مشروعه.

وحظيت بنغلاديش بشرف العمل بوصفها المتحدث الرسمي باسم حركة بلدان عدم الانحياز خلال المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع القرار. ونود أن نسجل تقديرنا لجميع أعضاء حركة عدم الانحياز على استمرار ثقتهم ودعمهم.

وستطلع الآن إلى التنفيذ الفعال للقرار، بالاستفادة من التوصيات البناءة التي يقدمها فريق الخبراء الاستشاري. ونعتقد أن بوسع المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى المقبلة للجمعية العامة بشأن السلام والأمن أن تتيح منبرا لتوجيه تركيزنا على تنفيذ جوانب القرار المختلفة ضمن إطار واسع وشامل. فالتقرير السنوي (A/70/714) للجنة بناء السلام في دورتها التاسعة، المعقودة في العام الماضي، يجعل من الواضح أن اللجنة قد شرعت بالفعل في اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. ونقدر بيان الرؤية وبرنامج فترة

الجمعية العامة ومجلس الأمن اليوم وبشكل متزامن لقراري استعراض هيكل بناء السلام للمنظمة (قرار الجمعية ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) وينبغي للقرارين أن يساعدوا هيئات الأمم المتحدة على التكيف مع الحقائق الراهنة في البلدان الخارجة من النزاعات وزيادة فعاليتها.

ونأمل أن الغايات والأهداف كما يبينتها الدول الأعضاء للحفاظ على السلام، ستسهم إسهاما إيجابيا في الجهود الرامية إلى حل النزاعات ومنع نشوبها. ونعتقد أنه لا بد من الاعتراف، على النحو المحدد في القرار، أن مسؤولية صون السلام تقع على عاتق الجهات المعنية الوطنية في المقام الأول والأخير. وستقدم الأمم المتحدة والكيانات الدولية المساعدة، التي ينبغي أن تركز على بناء قدرات البلدان المتضررة من أحل التغلب على النزاعات، وذلك عند الاقتضاء وبموافقة الأطراف التي قبلتها. ونعتقد أن أساس هذا المنظور هو شمول العمليات السياسية الوطنية للجميع وتوعية السكان بالمسؤولية العامة عن السلام.

ويحدد القرار المتخذ اليوم مهام لجنة بناء السلام. فهي هيئة استشارية حكومية دولية، وبالتالي تشغل مكانة أساسية في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وندعو اللجنة التنظيمية إلى إجراء استعراض لأساليب عملها. ونأمل أن يعمل هذا الاستعراض على زيادة فعالية عمل لجنة بناء السلام وفقا لولايتها على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). كما نأمل أن تحسن اللجنة نوعية المشورة التي تقدمها إلى مجلس الأمن بشأن تسوية الحالات في البلدان التي تدخل ضمن اختصاص كلتا الهيئتين.

وتشكل زيادة فعالية جهود بناء السلام الغرض من النداء الهام إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهياكل والهيئات المختلفة في إطار الأمم المتحدة بشأن قضايا بناء السلام. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان التأكيد على أنه ينبغي

بناء السلام. ونشعر بالتشجيع من رؤية بعض الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان، للقضاء على ما يسمى بحالات القوقعة. ويجب أن يظل شاغلا مستمرا للجنة بناء السلام، من خلال أدوارها لعقد الاجتماعات وأدوارها الاستشارية، زيادة توطيد تلك الجهود، لا سيما نحو تقريب الشقة بين الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية بدون إضعاف ولايات واختصاص كل واحدة منها.

ثالثا، ومما يدعو إلى التشجيع أيضا أن نشهد زيادة أهمية تفاعل لجنة بناء السلام مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما في أفريقيا، وتزايد تركيزها على القضايا الإقليمية الشاملة. وإذا سمح للجنة بناء السلام على نحو فعال بتوسيع مجال تركيزها ليتجاوز نطاق جدول أعمالها، قد يكون من المفيد استكشاف كيفية تمكين اللجنة من تهيئة البيئة الملائمة لصلاحيتها من خلال الانخراط المفيد مع الكيانات الإقليمية المعنية في أجزاء من العالم حيث يتسم ذلك بالأهمية. ويمكن تكرار القيمة المضافة لأعمال لجنة بناء السلام بشأن أزمة فيروس إيولا في غرب أفريقيا من خلال القضايا الهامة والناشئة الأخرى ذات الاهتمام، بما في ذلك المهمة الأساسية لبناء المؤسسات على المدى الطويل.

رابعا، تشكل استراتيجية لجنة بناء السلام الجنسانية بشأن دور الشباب في بناء السلام ومناقشتها إسهامات قيمة في تعزيز نهج الشمولية في جدول أعمال بناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تجد تلك النهج صدق في أنشطة بناء السلام وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والوكالات والصناديق والبرامج. وعلى جميع الأطراف المعنية التركيز على الاستفادة من مواطن القوة لدى كل واحد منها بدلا من إعادة إنتاج تدخلات مماثلة بدون قدر كبير من التنسيق.

خامسا، وربما الأهم، لا تزال مسألة تمويل بناء السلام عائقا رئيسيا أمام تحقيق قيمته الكاملة. ويحدونا الأمل في

الأشهر الستة اللذين قدمهما الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، فضلا عن الأعمال التي أنجزت حتى الآن في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن يضيف القرار المتخذ اليوم مزيدا من الزخم لأعمال اللجنة المتعلقة بتنويع أساليب عملها من أجل إعطاء اللجنة التنظيمية المزيد من العمق والبعد والمرونة في معالجة المسائل المتصلة بالمحافظة على السلام.

ومن المهم للغاية أن تجربتنا في عمل الأمم المتحدة لبناء السلام خلال السنوات الـ ١٠ الماضية أدت بنا أن نتفق على المستوى المفاهيمي بشأن مفهوم الحفاظ على السلام. فالتعريف الواضح لذلك المصطلح، على النحو المنصوص عليه في القرار، يوسع بصورة مبررة المفهوم التقليدي ولكنه تقييدي لبناء السلام ويشدد على أهمية الدعم السياسي المستمر من خلال الطائفة الكاملة للتراعات، بما في ذلك بمنع العودة إلى النزاع. ويحدونا الأمل في إقرار هذا المفهوم على النحو الواجب من جانب جميع الأجهزة الرئيسية للمنظمة فضلا عن أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بغية منح بناء السلام فرصة حقيقية لتحقيق إمكاناته في السياقات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، نود أن نؤكد مجددا على الأهمية التي نوليها لخمس مسائل بالغة الأهمية.

أولا، يجب تقدير محورية الملكية الوطنية والقيادة في بناء السلام والمحافظة عليها. بما يتجاوز مجرد الإشارة إليها. ويمكن لتقديم الدعم الدولي والإقليمي لبناء السلام أن يضطلع بدور حفاز، ولكن لا يمكنه أن يحقق فوائد إلا إذا ارتكز على التزامات صارمة تقودها الحكومات والسلطات الوطنية. ومن الأهمية البالغة بمكان تهيئة بيئة شاملة لبناء السلام تتاح فيها فرصة لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية ذات الأصوات الشرعية للمشاركة والإسهام.

ثانيا، تمثل تجزئة أنشطة بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها تحديا خطيرا للأهداف الأساسية والمصادقية

وهو يشير بتعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتمكينه من التصدي للتحديات المعاصرة في ميدان بناء السلام. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى الخسائر البشرية والمعاناة الكبيرة التي تسببها النزاعات في جميع أنحاء العالم في هذه الأوقات العصيبة. ومن شأن منع نشوب النزاعات وبناء السلام بطريقة فعالة، إلى جانب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وكفالة عدم عودتها أن ينقذ ملايين الأرواح من ويلات النزاعات والحروب. ومن الضروري في ذلك الصدد، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تصاعد نشوب النزاعات واستمرارها ومعاودتها على الفور. ويجسد القرار الحالي عزمنا الجماعي على السير في ذلك الطريق.

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن القرار يقر ويرحب بدور لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية معنية بتوفير عنصر استراتيجي للجهود الدولية لبناء السلام، فضلا عن اتساقها. ومن المشجع أيضا عزم الدول الأعضاء على تنشيط مكتب دعم بناء السلام.

وبوصفنا بلدا خارجا من نزاع استمر على مدى ٣٠ عاما وخلف ندوبا عميقة في النسيج الاجتماعي العرقي لأمتنا برمتها، فإن سري لانكا في وضع يؤهلها للتفكير في الخسائر البشرية والمعاناة التي لا توصف التي سببها النزاع. ونحن مؤهلون أيضا للالتزام ببناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك السياق، فقد أصبح تحقيق المصالحة وتضميد جراح قلوب وعقول شعبنا أولوية قصوى بلا منازع بالنسبة لنا. ونذكر جيدا أنه يتعين أن يتم بناء السلام على سبيل الاستعجال منعا لعودة النزاع. وقد أتاحت عملية الانتقال السياسي التي حدثت في سري لانكا في كانون الثاني/يناير من العام الماضي فرصا هامة للغاية لبناء السلام في البلد. ويتمثل هدفنا في تعزيز المصالحة الوطنية مع إعطاء الأولوية لإيجاد الثقة وبنائها بين السكان المتضررين من النزاع الذي طال أمده.

أن تساعد زيادة التركيز المطلق على توفير التمويل المستدام والثابت في القرار الحالي على حشد الدعم السياسي الكافي من أجل تعبئة الموارد التي تشتد الحاجة إليها لبناء السلام، بما في ذلك لصندوق بناء السلام. ونتطلع إلى تقديم أفكار خلاقة من الأمين العام بشأن حشد التمويل وإضافة الحصص المقررة والتبرعات على السواء. ولن يكون لمفهوم المحافظة على السلام معنى إلا إذا كان مقترنا بالموارد التمكينية.

ولا تزال بنغلاديش مؤمنة بقوة ببناء السلام، وستواصل مشاركتها في مواصلة تعزيز هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة من خلال توافق الآراء بين العضوية الواسعة. واتخذت حكومتنا مؤخرا المبادرة لإنشاء مركز لبناء السلام، نعتقد أنه سيوسع الجهود الإقليمية والدولية في ذلك الصدد من خلال البحوث الفنية والأنشطة التدريبية. وندعو جميع الدول المهتمة إلى الانضمام إلينا لكي تكمل تلك المبادرة بالنجاح المتوخى.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة اليوم.

ونرحب باتخاذ القرار ٧٠/٢٦٢، بشأن استعراض الجمعية العامة لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥. فقد جاء قرار الجمعية وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المطابق نتائج لعملية مطولة وشاقة للمشاورات الحكومية الدولية. ويود وفد بلدي أن يسجل امتنانه العميق للسفير بيرد ممثل أستراليا والسفير غسبار مارتز ممثل أنغولا على الاشتراك في عملية التيسير والمثابرة في توجيهنا خلال العملية التشاورية. ونتوجه بالشكر أيضا إلى خبراء البعثتين الدائمتين لأستراليا وأنغولا، اللذين بدون جهودهم ما كان يمكن إحراز هذه النتائج.

لقد جاء اتخاذ القرار ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن الموازي له في أكثر الأوقات المناسبة.

الأجل لبناء السلام وسيكون ضروريا لتنفيذها توفير التمويل الطويل الأجل وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

وسأكون مقصرا ما لم أشدد بما فيه الكافية خلال مناقشة اليوم - كما فعل متكلمون آخرون - على أهمية توفير التمويل الكافي المستدام والذي يمكن التنبؤ به لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ويحدد القرار عن حق تلك الحاجة الماسة. ونرحب في ذلك الصدد، بتسليم القرار بأهمية تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وخاصة المؤسسات المالية الدولية.

ويكتسي تعزيز صندوق بناء السلام بتأمين التبرعات الكافية له أهمية بالغة. ويمكن تمويل صندوق بناء السلام الأمم المتحدة من اغتنام الفرص السياسية التي لن يتسنى لها اغتنامها بدون ذلك التمويل. ولكن يؤسفنا أن نعلم أن صندوق بناء السلام ما يزال يعوقه ضعف التبرعات، إذ أن المساهمات المتوقعة في عام ٢٠١٦ ما تزال أقل بكثير من احتياجات التمويل الفعلية لأنشطة بناء السلام في جميع أنحاء العالم.

وفي ذلك السياق، ترحب سري لانكا بمؤتمر إعلان التبرعات المقترح عقده على هامش الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين في أيلول/سبتمبر بهدف إعادة تمويل صندوق بناء السلام في سياق متابعة القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) اللذين اعتمدا اليوم. ويسر سري لانكا أن تؤكد مشاركتها في استضافة مؤتمر إعلان التبرعات هذا مع مكتب دعم بناء السلام والعديد من الدول الأعضاء، كما ذكر في وقت سابق من هذا الصباح. ونرى أن من شأن مؤتمر بهذا الطابع لإعلان التبرعات من قبل الجهات المانحة أن يساعد على زيادة مستوى التبرعات وعدد المانحين، علاوة على القدرة على التنبؤ بتمويل صندوق بناء السلام عن طريق المساهمات الاختيارية، بما في ذلك الالتزامات المتعددة السنوات. ونتطلع إلى المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء في مؤتمر إعلان التبرعات.

وعلى نحو ما أشار إليه العديد من المتكلمين هذا الصباح، فإننا نرى أيضا أن بناء السلام عملية سياسية في جوهرها. وهي عملية مملوكة وطنيا أيضا، ومن الضروري تحديد مراحلها وتتابعها على نحو سليم مع مراعاة الأوضاع الوطنية، علاوة على تنفيذها بمساعدة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ويكاد يكون بناء السلام بعد انتهاء النزاع في سري لانكا مرادفا لتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع، وهو يستند إلى مبدأ الملكية الوطنية. وقد سلّمنا بأن عملية المصالحة تشمل التصدي لمجالات واسعة من البحث عن الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والحيلولة دون عودة النزاع. وما تزال تستمر عملية وضع معالم هيكل الآليات المحلية المعنية بالبحث عن الحقيقة والعدالة والتعويض وضمانات عدم عودة النزاع.

وقد بدأت في سري لانكا بالفعل عملية المشاورات الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وهي عملية تركز على الضحايا. ويتم أيضا إشراك المجتمع المدني بصورة رئيسية في تلك العملية. وقد تلقينا مساعدة تقنية من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في تلك المهمة الحاسمة المتمثلة في تحديد المسائل المطلوبة للمشاورات. وأود أن أذكر، مع الشعور بالامتنان، أن تلك العملية قد تمت بدعم من تمويل صندوق بناء السلام. وقد مُنح التمويل بناء على إعلان الأمين العام في العام الماضي أن سري لانكا قد أصبحت بلدا مؤهلا للحصول على الدعم المالي من الصندوق. ونرحب أيضا ونعرب عن تقديرنا للمساعدة التمويلية التي تلقيناها من صندوق بناء السلام بهدف إعادة توطئ آخر المشردين داخليا المتضررين من النزاع. وبذلك يدعم الصندوق جهود المصالحة الوطنية التي تبذلها سري لانكا.

وقد مُوِّلت المشاريع من قبل مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام. ويواصل الآن مكتب دعم بناء السلام بالتشاور مع حكومة سري لانكا وضع خطة طويلة

من عملنا على منع نشوب النزاعات وتجنب عودتها. وترى إيطاليا - من الناحية العملية - أنه يجب علينا تنفيذ استراتيجية متكاملة لمنع التهديدات الإقليمية كالعنف المتطرف والإرهاب والاتجار غير المشروع وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، عن طريق التصدي لأسبابها الجذرية والحفاظ على السلام متى تحقق عن طريق مبادرات بناء القدرات وبناء المؤسسات.

ثانياً، تمثل الأمم المتحدة الآن الداعم الرئيسي للشركات العالمية المعنية بالحفاظ على السلام. وعليه، فإن من الضروري زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني. وإيطاليا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها واستخدام جميع الوسائل المتوفرة لديها لتحقيق تلك الغاية. وتؤدي التشكيلات القطرية المخصصة دوراً محورياً في ذلك السياق.

ثالثاً، تؤيد إيطاليا الأهمية التي يوليها القرار للدور القيادي للمرأة ومشاركتها في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. ونسلم بالحاجة المستمرة إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وفي آليات منع النزاعات وحلها، فضلاً عن مراعاة المسائل الجنسانية في جميع المناقشات ذات الصلة بالحفاظ على السلام. ولذلك السبب، تعهد رئيس وزراء بلدي، السيد ريتزي، في أيلول/سبتمبر الماضي بتوفير المزيد من الموارد، بما يصل إلى ٥٠ مليون يورو خلال العامين المقبلين، للبرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

وتتلخص نقطتي الأخيرة في ضرورة كفالة تمويل بناء السلام، وخصوصاً صندوق بناء السلام بطريقة يمكن التنبؤ بها أكثر من ذي قبل.

إن تعزيز التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى، وكذلك معالجة النهج الانعزالي للجهات المانحة، هما مسألتان محورتان. ولكن يجب علينا أيضاً نشر موارد

السيد لاميرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نرحب باتخاذ القرار اليوم بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القرار ٢٦٢/٧٠) ومناقشة التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/70/714) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/70/715).

بداية، نود أن نتقدم بالشكر إلى الميسرين، السفير بيرد ممثل أستراليا، والسفير غاسبار مارتيز، ممثل أنغولا، على عملهما الدؤوب. ونشكر أيضاً فريق الخبراء الاستشاري ورئيسه، السفير روزنثال، على ما قدماه من رؤى. ونشكر أيضاً رئيس اللجنة الحالي، السفير كاماو، والرئيس السابق، السفير سكوغ، فضلاً عن الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السفير فيرنانديث - تارانكو، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة.

تطلع إيطاليا - بصفتها عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام - إلى التنفيذ الفعلي لقرار اليوم الذي يؤدي إلى تعزيز لجنة بناء السلام وتعزيز دورها بوصفها أداة قيمة بالنسبة لمجلس الأمن، فضلاً عن النهوض بقدرة الأمم المتحدة الكلية في مجال الدبلوماسية الوقائية.

وأما اليوم استعراض شامل لهذا القطاع. وأود أن ألتزم بإيجاز إلى بعض النقاط التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإيطاليا.

بادئ ذي بدء، نعرب عن تقديرنا العميق للتغيير الذي طرأ على العقلية والمفهوم الجديد للحفاظ على السلام. فهو ليس مجرد عبارات، بل إن له آثاراً عميقة على كيفية أداء عملنا. وينبغي ألا يستمر النظر إلى بناء السلام على أنه نشاط في مرحلة ما بعد النزاع، لأن التحدي الذي يمثله صون السلام يمر بالدورة الكاملة

وجلسة اليوم تكتسي أهمية بالغة في ضوء استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة، الذي يتوج اليوم باعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة القرارين المتطابقين (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) إن عام ٢٠١٦ هو عام هام بالنسبة لهيكل بناء السلام. لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن بدأ الاستعراض في أوائل عام ٢٠١٥. وعلى مدى السنة الماضية، فإن مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والدول الأعضاء والعديد من الشركاء الدوليين لم يقرروا جماعيا بأن بناء السلام ما زال غير معترف به بالقدر الكافي فحسب، بل أنهم جميعا قرروا القيام بشيء حيال ذلك.

يتجلى في قراراي اليوم كل من مجموعة معارف وخطة للعمل بشأن بناء السلام التي ناقشها المجتمع الدولي في السنة الماضية. وتؤيد الولايات المتحدة تماما اعتمادهما، وتتطلع إلى تنفيذهما بالكامل. وتأمل حكومة بلدي أنهما سيساعدان على ضمان أنه يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر استراتيجية وتنسيقا وفعالية في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. ونؤيد تأكيد القرارين على أن أنشطة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام لا يمكن معالجتها أو إدارتها بشكل منعزل. ونحن نتفق مع صيغتهما بشأن مفهوم الحفاظ على السلام، حيث ينبغي للأمم المتحدة والمشاركة الدولية أن يرتبطا ترابطا أفضل عبر كل مرحلة من مراحل الصراع. ونؤيد أيضا إبرازهما الحاجة إلى تحسين الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية وجهود بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، تؤيد حكومتي بقوة أيضا تركيز القرارين على النساء وتعزيز حقوق الإنسان في مجال بناء السلام، من بين مسائل أخرى. ومع ذلك، وفي المقام الأول، تتمثل جميع مسؤولياتنا - الدول الأعضاء والمجتمع الأمم المتحدة - في كفالة أن يكون لاستعراض هيكل عمليات حفظ

بديلة لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك التبرعات غير النقدية والتبرعات من القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، قررت إيطاليا بالفعل استئناف تبرعاتها لصندوق بناء السلام خلال عام ٢٠١٦. وهدفنا هو القيام بالمزيد من خلال ضمان الأموال الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لبناء السلام من خلال الالتزامات الطويلة الأجل. وإيطاليا تؤمن إيمانا قويا بأنه، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف الصراعات وعدم الاستقرار، فإن الدبلوماسية الوقائية ليس الخيار الصحيح فحسب وإنما الذكي أيضا.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز مسألة تعتقد إيطاليا أنها تأتي في صميم بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع - حماية التراث الثقافي وصونه. ويمثل الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع، وبخاصة حمايته من الأعمال الإرهابية والتخريب، فضلا عن تعزيز واحترام التنوع الثقافي، عنصرا أساسيا في عمليات المصالحة وبناء السلام. ولا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر بدون ثقافة، ولا يمكن أن تنشأ العلاقات المشتركة دون احترام تاريخ الشعب وروحه.

ولتلك الأسباب، بالاستناد إلى الأنشطة العديدة السابقة في ١٦ شباط/فبراير، وقعت اليونسكو وإيطاليا اتفاقا تاريخيا لإنشاء فرقة عمل لحماية التحف الثقافية القديمة في مناطق الأزمات. وما يسمى بالخوذ الزرق للثقافة دليل ملموس على التزام إيطاليا بحملة متحدون مع التراث، وبناء السلام والحفاظ عليه.

السيدة أمادو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس والسفير سكوغ والسفير كاماو على بيانهم الذي أدلوا به اليوم. أود أيضا أن أهني أستراليا وأنغولا، رئيسي استعراض بناء السلام لعام ٢٠١٥، فضلا عن رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، على عملهم. ونحن ممتنون لكل الجهود التي يبذلونها لمساعدة العديد من أكثر دول العالم هشاشة الدول فيما تبذله من جهود للتعافي من النزاعات وتحسين قدرات الأمم المتحدة في هذا الصدد كذلك.

السلام (A/70/715) نجدها من الأمور المشجعة جدا. كان عام ٢٠١٥ هو المرة الأولى حيث نجح الصندوق في تحقيق الهدف الذي وضعه الأمين العام لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسرنا أن نعلم أنه خصص ١٥,٧ في المائة للمبادرات النسائية. ولئن كنا نسلم بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنحاء حافظات بناء السلام، فإننا نرحب بالتزام الصندوق بوضع استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة تشكيلاتها القطرية المحددة. وكما نعلم، عندما تشارك المرأة بنشاط على جميع مستويات صنع القرار السياسي، فإننا جميعا نكون أكثر أمانا، وتصبح جهودنا لبناء السلام أقوى، وتغدو الدساتير واتفاقات السلام في جميع أنحاء العالم أكثر شمولاً وعدلاً وديمومة. ويشجعنا أيضا عمل صندوق بناء السلام في بوروندي، حيث إن دعمه مكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من الاستمرار في العمل في أعقاب إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتوفر مفوضية حقوق الإنسان الأنشطة الحيوية من رصد وإبلاغ وهي إحدى الهيئات الوحيدة التي تقوم بهذا الرصد في بوروندي حيث لا يزال الحيز السياسي يتناقص هناك.

أخيرا، فإن تمويل الصندوق لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ساعد في البعث برسائل هامة بشأن فيروس إيبولا في منطقة فورستير المضطربة تاريخيا، وهي إحدى مناطق غينيا. وسبق أن قدم صندوق بناء السلام الدعم إلى هذه الجماعة أثناء الأزمة في ليبيريا، وقد أقام شبكة تم من خلالها التسليم الناجح لرسائل موثوقة بشأن الاستجابات الصحية لوباء الإيبولا إلى المجتمعات المحلية. وكانت المنطقة هي المنطقة الأولى في غينيا التي أعلنت خالية من فيروس ويرجع الفضل جزئيا في ذلك إلى الدعم من صندوق بناء السلام. لقد كان عام ٢٠١٥ عاما هاما آخر بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة

السلام أثر حقيقي. ولا ينبغي لاعتماد القرارين اليوم سوى أن يكون خطوة أولى صوب تنفيذ أوسع نطاقا للقرارين. وتنطلع إلى العمل مع الجميع هنا بشأن هذا المسعى الأوسع نطاقا.

انتقل الآن إلى تقرير هذه السنة (A/70/714) للجنة بناء السلام، فمن الواضح أننا أحرزنا بعض التقدم في منع نشوب الصراعات وتهيئة شروط السلام في الأماكن التي لها تاريخ من الاضطرابات. وفي غينيا - بيساو، قامت لجنة بناء السلام بدور نشط في تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة، بما في ذلك مؤتمر بروكسل الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠١٥ وأسفر عن تعبئة لم يسبق لها نظير بلغت أكثر من بليون دولار. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدت لجنة بناء السلام على إذكاء الوعي بشأن الافتقار إلى التمويل لعدة أولويات في ذلك البلد، بما في ذلك الانتخابات والوساطة. وكانت لجنة بناء السلام أحد أهم الجهات الفاعلة الدولية في سعي جمهورية أفريقيا الوسطى لحشد أموال إضافية للانتخابات، الأمر الذي شكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق الانتقال السياسي الذي نسعى إليه جميعا. وتأتي إدانة اهتمام المجتمع الدولي بالبلدان الخارجة من الأزمات في صميم عمل لجنة بناء السلام. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك استمرار لجنة بناء السلام الاهتمام بأزمة إيبولا.

وفي أعقاب الزيارة التي قام بها رئيس لجنة بناء السلام إلى غرب أفريقيا في نيسان/أبريل، ابرز الاجتماع الخاص الذي عقدها هنا في نيويورك الثغرات والتحديات الحاسمة في مجالات الحوكمة، وبناء المؤسسات، والمشاركة المدنية. وكان هذا الاجتماع، إلى جانب استمرار مشاركة لجنة بناء السلام بشأن هذه المسائل أمرا حاسما لضمان معالجة الاحتياجات الرئيسية لبناء السلام في مرحلة التعافي من وباء الإيبولا.

انتقل إلى صندوق بناء السلام، هناك العديد من الإنجازات التي تستحق اهتمام هذه الهيئة، ولكنني أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب من التقرير السنوي لصندوق بناء

يحددان الأدوات التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تبدأ بها هدم جدران الانعزال.

لكي نقوم بذلك، يجب علينا أن نستثمر بشكل جدي في المنع ونعالج مسببات النزاع على جميع المستويات وأن ندرج فكرة الحفاظ على السلام في كل مرحلة من مراحل جهودنا. ويجب أن نستثمر أيضا في مشاركة المرأة على جميع المستويات وفي جميع المراحل.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، فيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن بصفة خاصة أدوار حاسمة الأهمية فيما يخص الحفاظ على السلام. إن القرار المتخذ هذا الصباح يقر بأهمية دور صلة الوصل الهام الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، ويقترح سبلا عملية يمكن من خلالها القيام به.

وقد كررنا لسنوات، شعارا مفاده بأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع، فيما يخص بناء السلام، ولكن لفترة أطول مما ينبغي، اتبعت لجنة بناء السلام نهجا واحدا يناسب الجميع فيما يخص البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وحصلنا من خلال هذا القرار، على تشجيع واضح من جانب الدول الأعضاء للجنة بناء السلام، لكي تبني على الممارسات الجيدة التي بدأها الرؤساء السابقون، وتواصل تنويع أساليب عملها لتمكينها من النظر في مجموعة أوسع من البلدان، والمناطق والمسائل، وزيادة تركيزها على منع نشوب الصراعات وبناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني.

وأخيرا، وفيما يتعلق بأهمية الاتساق والتنفيذ التشغيليين، فإن هذا القرار لن ينفذ نفسه بنفسه، إنه يتطلب خطة عمل منسقة وتغييرا في العقلية، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي الطريقة التي نقوم بها، بوصفنا الدول الأعضاء، بعملا على

لبناء السلام. وركز المجتمع الدولي على ضرورة تحسين الربط بين عمله عبر مراحل الصراع، وكذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للمكونات الرئيسية للسلام الدائم بعد انتهاء النزاع - الملكية الوطنية وشمولية الجميع من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وبناء المؤسسات والتمويل يمكن التنبؤ به. وبالنظر إلى المستقبل، تظل المخاطر مرتفعة، حيث إن ليس أقل من السلام والأمن على المحك. وعلينا أن نغتنم جميع الفرص المتاحة، مثل جلسة اليوم، لمواصلة البناء على الكم المتنامي من الدروس المستفادة من بناء السلام. ويجب أن نحافظ على الزخم من أجل تحويل توصيات استعراض بناء السلام لعام ٢٠١٥ إلى أثر ملموس.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على الإشراف على هذه العملية الهامة وأن أهنيئ الميسرين، أستراليا وأنغولا، على رعايتهما لها نحو تحقيق هذه النتائج القوية. أود أيضا أن أشكر الممثلين الدائمين لكينيا والسويد، ورئيس ونائب رئيس لجنة بناء السلام على رؤيتهم وقيادتهم والتزامهم. وأمانا أشمل قرار على الإطلاق يتعلق ببناء السلام وتعتمده الجمعية العامة ومجلس الأمن (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). ويمثل ذلك إنجازا رائعا حقا، إنجاز من شأنه أن يعزز القدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل الحفاظ على السلام.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر حاسمة الأهمية في نظرنا.

(تكلم بالفرنسية)

الأول هو مفهوم الحفاظ على السلام. علمتنا عقود من الممارسة والمراقبة أن الصراعات ليست خطية، وأن المنع الفعال يتطلب إجراءات ملموسة في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وبفضل قرار اليوم نؤكد للمرة الأولى على أن منع نشوب الصراعات وبناء السلام وجهان لعملة واحدة، وهما

وبفضل كم الخبرة التي اكتسبتها لجنة بناء السلام على مدى عقد من الزمن، والتعبئة الممتازة لأعضائها، فإنها تمكنت من خلال أعمالها من تنفيذ جوهر توصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، سواء تلك المتعلقة بتحسين الشفافية والمرونة في أساليب عملها أو تفاعلها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة أو شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، ناهيك عن التركيز على زيادة مشاركة المرأة والشباب في بناء السلام.

ومن التوصيات الهامة التي أخذتها لجنة بناء السلام بعين الاعتبار، انخراطها النشط في التوصل إلى استجابات فعالة لمسائل تمويل أنشطة بناء السلام. إننا ندرك العواقب السلبية التي يمكن أن تنجم عن الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن توقعه لجهود بناء السلام. وعملت لجنة بناء السلام على مواصلة تعزيز التأزر الذي طورته في عملها مع صندوق بناء السلام، الذي يعد الركيزة الهامة الثانية من ركائز هيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بنشر التقرير السنوي (A/70/715) بشأن أنشطة صندوق بناء السلام لعام ٢٠١٥. إنه يبين بالكامل مدى وأهمية أنشطته في مجال توفير الدعم المستمر للبلدان المعرضة لخطر الوقوع في حالات الصراع أو تلك الخارجة منه.

ونرحب بالالتزام الذي أبداه الصندوق في تنفيذ التوصيات الرئيسية للتقرير المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام (A/64/868، المرفق) من خلال تعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب تنفيذ المبادرة الثالثة لتعزيز المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦ وتوسيع أنشطته في منع نشوب الصراعات.

ونخطط علما مع القلق بالصعوبات التي تواجه تعبئة تمويل مستدام ويمكن توقعه للصندوق، الذي يزداد سوءا مع الانخفاض في تبرعات الجهات المانحة. ويتعارض التخفيض تماما مع الحاجة المتزايدة لتمويل أنشطة بناء السلام. وهذه معضلة يتعين على القرار ٢٦٢/٧٠، الذي اعتمدناه للتو، أن يهدف إلى إيجاد حل لها.

نطاق الأمم المتحدة. ويحدد القرار الوسائل والعمليات الهامة التي يمكن تحقيق ذلك من خلالها: أي من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية؛ ومن خلال تعزيز دور لجنة بناء السلام في مجال تقديم المشورة لمجلس الأمن؛ ومن خلال إقامة صلات أقوى بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، والأنشطة التشغيلية في مجال التنمية، وعن طريق كفالة توفير التمويل الكافي والمستمر والذي يمكن توقعه لبناء السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وبهذا القرار نحدد نحن، الدول الأعضاء، التغييرات التي نريد إدخالها والتدابير التي نرى أنها ضرورية لإحداث هذه التغييرات وما نحن على استعداد للقيام به لدعم الأمين العام من أجل وضع نهج أكثر اتساقا وفعالية في مجال حفظ السلام. وستكون كندا، أكثر من أي وقت مضى، سعيدة ببذل قصارى جهدها.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن عام ٢٠١٥، كان عاما استثنائيا، سواء من حيث حجم ودرجة التحديات التي تعين على المجتمع الدولي أن يواجهها، والتقدم المحرز في السعي من أجل تحسين الانسجام والكفاءة في عملنا الجماعي لمواجهة هذه التهديدات، أي من خلال عمليات الاستعراض الرئيسية الثلاث لعمل الأمم المتحدة، التي تم الاضطلاع بها بنجاح؛ بما في ذلك استعراض هيكل بناء السلام مع لجنة بناء السلام بوصفها إحدى ركائزه الرئيسية.

وكما هو مبين في التقرير السنوي (A/70/714)، فإن لجنة بناء السلام، تحت القيادة النشطة والقديرة للسفير أولوف سكوغ، الذي أود الإشادة به، تمكنت خلال السنة السابقة من القيام بعمل رائع، سواء من حيث الكثافة أو النتائج الملموسة والعملية التي تحققت. وأتمنى أيضا للسفير كاماو، ممثل كينيا، كل النجاح خلال رئاسته للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٦.

دعم تلك الأنشطة. ويدعو إلى ضمان شمول جميع المكونات المختلفة للمجتمع في مرحلة ما بعد الصراع لإعادة بناء البلد. ويجعل الملكية الوطنية للأطراف الفاعلة المحلية المسؤولة أساسا عن تحديد الأولويات الوطنية شرطا ضروريا لتحقيق السلام المستدام والنهائي، وتحقيق المصالحة الوطنية. ويسند بحق دورا هاما للنساء والشباب في جميع مراحل عملية السلام. ويقترح أن نقوم بتوسيع نطاق عمل لجنة بناء السلام، وأن تشمل البلدان والمناطق، من خلال التركيز على منع نشوب الصراعات.

وأخيرا، فهو يعكس شواغل الدول الأعضاء إزاء الصعوبات التي تواجهها في تعبئة الدعم المالي المناسب بطريقة منظمة ويمكن التنبؤ بها ومستدامة.

وفي الختام،ؤكد مجددا التزام المغرب بدعم جميع إجراءات بناء السلام واستعداده للمساهمة في تنفيذ هذا القرار.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يمثل اليوم خطوة هامة إلى الأمام في مسار هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد أسفر استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام عن القرار الشامل ٢٦٢/٧٠، الذي يعزز الأداء والأثر الفعال للجنة بناء السلام ولمكتب دعم بناء السلام ولصندوق بناء السلام. ومن بين الإنجازات الأخرى، يقدم القرار أساليب عمل أكثر شفافية واستراتيجية ويحسن الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية ويعزز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات ويؤمن التمويل الحاسم لبناء السلام والمسائل المتعلقة بالجنسانية.

ويعزز القرار أيضا، إلى حد كبير، قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وخلافا للمحاولات الفاشلة السابقة، ينهض القرار باتباع نهج متكامل لمنع نشوب

والقرار المتعلق بالاستعراض هو ثمرة عملية حكومية دولية طويلة وبتيح فرصة ثمينة لكل دولة من أجل الإسهام في هذه المناقشة الهامة والمشاركة في وضع استراتيجية منسقة وفعالة ومتسقة لبناء السلام في البلدان التي هي في حاجة لها. وأود أن أشيد بالقيادة الفعالة للميسرين، أنغولا وأستراليا، وعلى مثابرتهما طوال المفاوضات.

لقد اضطلع وفد بلدي بدور نشط في إطار حركة عدم الانحياز في جميع مراحل إعداد هذا القرار والتفاوض بشأنه. وأود أن أرحب بالمساهمة البناءة بصفة خاصة لحركة عدم الانحياز، التي ميزت نفسها من خلال التحلي بالعملية والاتساق مع الحقائق الميدانية، واللذين تمكنت من إضفائهما على العملية، لا سيما من خلال الدعم القيم للبلدان الأفريقية.

ويعكس النص الذي اعتمد اليوم، وكان موضوع مفاوضات مكثفة وصعبة في بعض الأحيان فيما بين الدول الأعضاء، بصورة شاملة جميع شواغل ومطالب مختلف المجموعات واستجاب بشكل أكثر من مرض لتوصيات الأفرقة الرفيعة المستوى. إن القرار يمثل مرحلة جديدة في تطوير أنشطة بناء السلام، حيث أنه يتضمن أفكارا مبتكرة تتناسب بشكل أفضل مع الوقائع الجديدة والتي طالب بها وفد بلدي دائما عندما كنا رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتمثل جانب المهم في تركيزه على الحاجة إلى تغيير التصور الحالي لبناء السلام واعتماد نهج مبتكر متعدد الأبعاد شامل وכלي بقدر أكبر في تغطية جميع مراحل وجوانب الصراع بغية الحفاظ على السلام. كما أنه يشرك جميع هيئات الأمم المتحدة، رئيسية كانت أو فرعية، ويشجعها على تركيز أعمالها على بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحفظ واستعادة السلام وبناء الدولة بعد انتهاء النزاع. ويدعو إلى مقاومة الفصل بين أنشطة هيئات الأمم المتحدة، ويبرز دور لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية هامة في

أنغولا وأستراليا، على قيادتهما أثناء العملية التفاوضية. كما أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأعرب عن تقديري لإنجازات سفير السويد بوصفه رئيسا للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥، وأشكر سفير كينيا على قيادته بوصفه رئيس اللجنة لهذا العام.

يبرز القرار الذي اتخذناه للتو أهمية التحول المفاهيمي القاضي بأن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية مشتركة يتعين على الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين الوفاء بها؛ وأنه ينبغي أن يمر من خلال الركائز الثلاث لمشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع وبجميع أبعاده؛ وأنها تحتاج إلى المساعدة والاهتمام الدوليين المستمرين. ونعتقد أن هذا القرار يمكن أن يوفر المنبر الذي يمكن أن يواصل عليه هيكل بناء السلام التحسن. ونأمل أيضا أن تحافظ الجمعية العامة على هذا النهج الشامل وتواصل تطويره. مناقشة الأمر كبنء على جدول أعمال رسمي، يعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام"، في دورتها الثانية والسبعين. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن يتم عقد سلسلة من المناقشات المفيدة بشأن المسائل الإنسانية، استنادا إلى هذا المنظور الشامل، خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول في أيار/مايو. ونتطلع إلى نتائج مفيدة كثيرة تعمل على تعزيز الاتساق والمواءمة بين جهودنا من أجل الحفاظ على السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ويسر جمهورية كوريا أن ترى الإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام خلال دورتها التاسعة. فقد أثبتت اللجنة دورها الفريد والحاسم في العديد من عمليات بناء السلام عن طريق الاستجابة الاستباقية والمرنة لمختلف التهديدات في جميع مراحل النزاعات، بما في ذلك التهديدات الناشئة حديثا على وجه الخصوص، مثل الإيولا. ويعتقد وفد بلدي أن تعزيز هذا الدور الفريد للجنة، كجسر بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية وكمبر لجمع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل

النزاعات. فهو لا يساعد البلدان الخارجة من النزاعات في التمسك بمكاسب التعمير الهشة فحسب؛ ولكنه كذلك يهدف إلى الحد من الفرص الأولية لاندلاع النزاعات في البلدان التي تواجه طائفة واسعة من القوى المزعزعة للاستقرار.

وإذ أن المهاجرين لا يزالون يقومون بالرحلات المحفوفة بالمخاطر إلى أوروبا، فإن ألمانيا تدرك بعناء الفوائد التي يمكن تجنبها من منع نشوب النزاعات. إن أزمة المهاجرين مثال مؤثر على الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها الإخفاق في منع نشوب النزاعات، إلى المآسي البشرية. وبالتالي، يجب أن يستمر هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في التطور إلى مؤسسة تعالج جميع أنواع وجوانب ومراحل منع نشوب النزاعات. ولتحقيق ذلك، نحتاج الآن إلى تنفيذ هذا القرار. ولذلك ترحب ألمانيا بانطلاقة سريعة للمفاوضات بشأن النظام الداخلي الجديد للجنة التنظيمية. ومن شأن هذا أن يبعث الحياة في فكرة إنشاء لجنة بناء سلام أكثر مرونة حسبما هو منصوص عليه في القرار الذي اعتمدناه للتو.

وستقوم ألمانيا أيضا بأداء ما عليها من واجب تجاه المسألة العاجلة الخاصة بتوفير التمويل الكافي لصندوق بناء السلام. سنساهم بمبلغ ١٠ ملايين يورو عن العام ٢٠١٦. وترحب ألمانيا بجهود صندوق بناء السلام المفيدة، ليس فقط في منع نشوب النزاعات، بل كذلك في دعم استقرار البلدان في أعقاب انتهاء الأزمات. وترحب ألمانيا بقرار اليوم وتطلع إلى القيام بدور نشط في مواصلة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد هاهن تشونغفي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرارين ٢٦٢/٧٠ و ٢٨٢/٢ (٢٠١٦) بشأن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، على التوالي. ويشيد وفد بلدي بالميسرين المشاركين، سفير

المعني بعمليات السلام (A/70/95) - بالدور المفيد الذي يؤديه صندوق بناء السلام، وقدمت توصيات لتأمين تمويل يمكن التنبؤ به. وتستحق هذه التوصية المزيد من الاهتمام والدعم من الدول الأعضاء اليوم، إذ أن مساهمات المانحين الرئيسيين تتناقص بينما تتزايد الحاجة إلى استدامة أنشطة بناء السلام. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة في هذه الجهود بزيادة مساهمتها في الصندوق في السنوات المقبلة.

وقد تولت جمهورية كوريا هذا العام مهام نائب رئيس لجنة بناء السلام ومهام رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وستواصل جمهورية كوريا، في ظل هذا الالتزام الهام، الاضطلاع بالنشط بمسؤولياتها. وستعتمد جمهورية كوريا، للوفاء بولايتها، على تجربتها الفريدة في الانتقال بنجاح من أمة مزقتها الحرب إلى بلد مسالم وديمقراطي ومزدهر خلال نصف قرن. وستواصل جمهورية كوريا، في إطار هذه العملية، المشاركة بنشاط مع جميع أعضاء الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

الأمم المتحدة وخارجها، يخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره. ونحن أيضا نرى أنه ينبغي للجنة الآن الاضطلاع بمهمة إصلاح أساليب عملها من أجل تحسين تلبية تحديات الحفاظ على السلام، على النحو المطلوب في المادة ٥ من القرار الأخير.

وإذا أريد للجنة أن تعمل على وجه أفضل كجسر لجميع الجهات الفاعلة المعنية، وأن تعبئ الموارد وأن تقدم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة للإنعاش بعد انتهاء النزاع، فإن الدعم المنتظم والمؤسسي من مجلس الأمن والجمعية العامة سيكون أمرا أساسيا. وكما تؤكد الاستعراضات الثلاثة لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين جميعها، فإن كل الجهود الرامية إلى صنع وإدامة السلام ينبغي أن تهدف إلى منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الوقاية من الانتكاسات، بأسلوب شامل ومتسق. كما ينبغي للجنة أن تركز عملها في هذا الاتجاه وهي تحتاج إلى المزيد من الدعم من منظومة الأمم المتحدة بأسرها في سبيل تحقيق هذه الغاية.

وقد كان هناك أيضا العديد من الإنجازات الكبيرة في أنشطة صندوق بناء السلام. فقد نفذ الصندوق مشاريع مختلفة لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في العديد من الدول، بما في ذلك البلدان المتضررة من فيروس إيبولا، مثل غينيا وليبيريا وسيراليون و ٢٠ من البلدان الأخرى خارج نطاق اللجنة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والصومال واليمن. وجدير بالثناء أيضا أن الصندوق قد عزز الكفاءة في إدارة الموارد، في حين نجح في تحقيق هدف الأمين العام بشأن التمويل لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتخصيص ١٥,٧ في المائة من موارده للمبادرات التي تركز على المرأة.

ومع ذلك، وللسنة الثانية على التوالي، يواجه الصندوق ضعفا كبيرا في الموارد على الرغم من إقرار سلسلة من التقارير - مثل تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى